

# حبس المدين في النظام القانوني الإماراتي

"دراسة في ضوء قانون الإجراءات المدنية

والميثاق العربي لحقوق الإنسان"

---

عرض وتقديم

الدكتور/ علي تركي

كلية الحقوق - جامعة حلوان والمعار بكلية القانون - جامعة الشارقة

الدكتور/ وائل علام

كلية الحقوق - جامعة بنها والمعار بكلية القانون - جامعة الشارقة



## مقدمة :

لحقوق الإنسان؟ أو بتعبير آخر، ما هو أثر تصديق الإمارات على الميثاق العربي لحقوق الإنسان على نظام حبس المدين الوارد في قانون الإجراءات المدنية؟

وتقتضى الإجابة على التساؤل السابق أن نلقى الضوء على حبس المدين في بعض القوانين المقارنة (المبحث الأول)، ثم نوضح نظام حبس المدين في قانون الإجراءات المدنية الإماراتي (المبحث الثانى)، وكذلك، فى الميثاق العربى لحقوق الإنسان (المبحث الثالث)، ثم نعرض لمدى توافق نظام حبس المدين فى قانون الإجراءات المدنية مع نظام حبس المدين فى الميثاق العربى لحقوق الإنسان (المبحث الرابع).

### المبحث الأول

#### حبس المدين في بعض القوانين المقارنة

تقسيم: تناول موضوع هذا المبحث بالدراسة يقتضى الإشارة لنظام حبس المدين في القانون الروماني والقانون الفرنسي (المطلب الأول)، وفي القانون المصري وبعض التشريعات العربية الأخرى (المطلب الثانى)، وبيان موقف الشريعة الإسلامية والفقهاء المعاصر من هذا النظام (المطلب الثالث).

يُقصد بحبس المدين حرمانه مؤقتاً من حُرَيْته بسبب امتناعه عن تنفيذ التزاماته، وذلك لإجباره على التنفيذ.

وقد عرفت الشرائع القديمة، والتشريعات الحديثة، نظام حبس المدين كوسيلة لإجباره على التنفيذ في المسائل المدنية. ومن هذه التشريعات، التشريع الإماراتى الذى أورد فى قانون الإجراءات المدنية رقم ١١ لسنة ١٩٩٢ الأحكام الخاصة بهذا النظام.

كذلك، جاء النص على نظام حبس المدين فى الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان؛ والتي من بينها الميثاق العربى لحقوق الإنسان (٢٠٠٤) والذى صدقت عليه دولة الإمارات، وصارت ملتزمة بنصوصه؛ بما فى ذلك نظام حبس المدين.

وعلى ذلك، فإن حبس المدين فى النظام القانونى الإماراتى يجب أن يراعى الأحكام الواردة فى كل من قانون الإجراءات المدنية والميثاق العربى لحقوق الإنسان. ومن هنا يثور التساؤل حول مدى توافق أحكام حبس المدين الواردة فى قانون الإجراءات المدنية مع نظيراتها الواردة فى الميثاق العربى

## المطلب الأول

### حبس المدين في القانون الروماني والقانون الفرنسي

أولاً: حبس المدين في القانون الروماني؛ عرفت الحضارات الإنسانية المتعاقبة نظام التنفيذ على الأشخاص. فكانت وسيلة حبس المدين هي الوسيلة السائدة لتنفيذ الأحكام في ظل القانون الروماني. وحبس المدين؛ في ظل هذا القانون، تأسس على فكرة العبودية التي كانت سائدة آنذاك. فهذه الفكرة كانت تسمح بالتعامل مع المدين باعتباره من الأشياء؛ التي يرد عليها البيع، وبالتالي يُمكن استخدام جسد المدين كوسيلة للوفاء بما عليه من التزامات؛ سواء ببيعه أو بحبسه.

وتجسيدا لما تقدم؛ نجد قانون الألواح الاثني عشر وضع تنظيماً لوسيلة حبس المدين، وذلك تحت اسم «دعوى إلقاء اليد»؛ والتي كانت شديدة القسوة في البداية. إذ بموجبها كان الدائن يستطيع أن يحضر مدينه أمام القاضي، كما يحق له أن يحبسه في منزله ويقيده بالسلاسل لمدة ستين يوماً. وخلال تلك المدة يتعين على الدائن أن يعرض مدينه في ثلاثة أسواق متتالية حتى يستطيع أقاربه أو

أصدقائه الوفاء بالمدين نيابة عنه<sup>(١)</sup>. وبانقضاء هذا الميعاد دون سداد؛ من المدين أو من غيره، كان بوسع الدائن أخذ المدين؛ خارج أسوار المدينة، وبيعه كالرقيق واقتضاء حقه من ثمن البيع. وعند تعدد الدائنين فقد كان بوسعهم تقطيع المدين إلى أجزاء وتقسيمه فيما بينهم<sup>(٢)</sup>.

التخفيف من نظام حبس المدين في القانون الروماني؛ نتيجة للاضطرابات التي أسفر عنها نظام حبس المدين؛ في القانون الروماني، بسبب ما يتسم به هذا النظام من إهدار لكرامة وحياة المدين، فقد صدر قانون «بوتيليا» ليُخفف من وطأة الآثار المترتبة على حبس المدين.

وبموجب هذا القانون؛ أصبح ممنوعاً على الدائن تقييد مدينه بالسلاسل، كما لا يحق له بيعه أو قتله. كذلك؛ صار حبس المدين في منزل الدائن يستوجب صدور قرار به من القاضي، وكان الحبس يستمر حتى يوفي المدين بالالتزام من

١- أيضاً؛ في مصر القديمة كان يجوز للدائن بعد وفاة مدينه أن يضع يده على جثته وأن يمنع دفنها قبل إيفاء دينه. وهذا الوضع كان يجعل الورثة يهرعون إلى دفع الدين؛ اتقاء للعار الذي قد يلحق بهم من جراء ذلك.

٢- أنظر:

J. VINCENT et J. PRÉVAULT: Voies d'exécution et procédure de distribution 18eme éd. 1995, n. 22, p. 20.

وبمرور الوقت تزايد الاهتمام بحرية الضرد، وأسفر ذلك عن صدور قانون في سنة ١٦٧٧ يُلغى حبس المدين إلا في العلاقات بين الأجانب والتجار. وعاد الأخذ بوسيلة حبس المدين بموجب تقنين « نابليون »، وذلك في بعض المسائل المدنية، والتجارية، (م/٢٠٦٠/٥ من القانون المدني). واستمر الوضع على هذا النحو حتى ١٨٦٧/٧/٢٣ حيث صدر قانون ألغى نهائياً حبس المدين في المواد المدنية والتجارية.

(٢) موقف القانون الفرنسي الحالي من حبس المدين؛ كانت المواد من ٧٤٩-٧٦٢ من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي تتضمن الأحكام الخاصة بالإكراه البدني لمن يمتنع بإرادته عن الوفاء كلياً أو جزئياً عن الغرامات المحكوم بها عليه في بعض الأحوال. وأورد المشرع الفرنسي على هذه الأحكام بعض التعديلات؛ وذلك بموجب القانون رقم ٢٠٠٤ لسنة ٢٠٠٤<sup>(٣)</sup>.

وبمقتضى التعديلات الجديدة استعمل المشرع اصطلاح الإكراه القضائي بدلاً من عبارة الإكراه البدني. ويسمح نظام

أشهر، وذلك بعد إعلانه بحكم نهائي لم يقف تنفيذه بسبب الطعن عليه بالاستئناف. وبدلاً من الحبس كان يُمكن للدائن الحصول على حكم بضعفي أو ثلاثة أضعاف الدين.

٣- صدر في ٢٠٠٤/٣/٩، ودخل حيز النفاذ في ٢٠٠٥/١/١.

ثمرة عمله. واستناداً إلى قانون «بوتيليا» أُطلق سراح المدينين بموجب عقود القرض ما داموا حلفوا اليمين أن لديهم من المال ما يكفي لسداد ديونهم. واستمر العمل بهذه الطريقة للخروج من الحبس حتى حل محلها قاعدة أن تخلي المدين عن كل أمواله لدائنيه يؤدي إلى خروجه من الحبس<sup>(١)</sup>.

ثانياً: حبس المدين في القانون الفرنسي؛ ينبغي؛ في هذا الصدد، الإشارة إلى موقف القانون الفرنسي القديم من حبس المدين. كما يلزم بيان الوضع في القانون الحالي من هذا النظام؛ وذلك على النحو التالي:

(١) حبس المدين في القانون الفرنسي القديم؛ يُعد هذا القانون من التشريعات الأوروبية القديمة التي عرفت نظام حبس المدين. وفي ظل هذا القانون كانت إجراءات التنفيذ تُراعي حماية مصالح الدائن وتحقيق رغباته على حساب الحرية الفردية للمدين. وتجسد هذا في تشريع «مولان» سنة ١٥٦٦؛ حيث نظمت نصوصه حبس المدين كوسيلة لإجباره على التنفيذ<sup>(٢)</sup>.

١- أنظر: أ.د. فتحي والي، التنفيذ الجبري في المواد المدنية والتجارية، ط ١٩٩٥، رقم ٤، ص ٦.

٢- كان للدائن؛ بموجب هذا التشريع، حبس المدين أربعة

الإكراه القضائي؛ كما كان الأمر بالنسبة للإكراه البدني، يحبس الأشخاص الذين يمتنعون عن الوفاء ببعض الغرامات المحكوم بها عليهم، وتتوقف مدة الحبس على المبلغ الواجب سداده.

ومن ثم؛ موضوع الإكراه القضائي هو ذات موضوع الإكراه البدني: إكراه المحكوم عليه الموسر على دفع الغرامة المحكوم بها عليه وردعه عن الامتناع عن الدفع. ومع ذلك؛ أحكام الإكراه القضائي تختلف عن أحكام الإكراه البدني من حيث: (أ) - أن مجال تطبيق الإكراه القضائي؛ من حيث الغرامات التي يضمنها، أصبح أقل اتساعاً من مجال الإكراه البدني. (ب) - أنه لا أهمية لمدة السجن كأساس للإكراه القضائي؛ وذلك على عكس الأمر بالنسبة للإكراه البدني. (ج) - أن الإكراه القضائي يكون بحكم من قاضي تطبيق العقوبات؛ في حين أن الإكراه البدني كان بمجرد أمر من النيابة العامة<sup>(١)</sup>. وهكذا؛

١- أنظر: التعميم الصادر من إدارة القضايا الجنائية بخصوص القانون رقم ٢٠٠٤ لسنة ٢٠٠٤، والمنشور في المجلة الرسمية لوزارة العدل، عدد ٩٧ من يناير وحتى ٣١ مارس سنة ٢٠٠٥.

Circulaires de la direction des affaires criminelles et des grâces, Signalisation des circulaires du 1er janvier au 31 mars 2005, Présentation des dispositions de la loi n. 2004-204 du 9 mars 2004 portant adaptation de la justice aux évolutions de la criminalité relatives à la contrainte judiciaire et à la peine de jours-

فإن هذه التعديلات تضاف الانتقادات التي وجهت لنظام الإكراه البدني بما يعد استجابة للمبادئ الأساسية للقانون الفرنسي<sup>(٢)</sup>.

وسوف نُبين؛ في هذا الصدد، نطاق الإكراه القضائي من حيث الموضوع، ومن حيث الأشخاص، ومدة الإكراه وإجراءاته، وأثر الإكراه القضائي؛ وذلك على النحو التالي:

(١) نطاق الإكراه من حيث الموضوع؛ وفقاً للمادة ٧٤٩ من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي<sup>(٣)</sup>، يقتصر الإكراه القضائي على حالة الامتناع عن تنفيذ الأحكام الصادرة بالغرامة في جناية أو

amendes, Bulletin officiel du ministère de la justice, n. 97, 1er janvier - 31 mars 2005.

٢- تضمنت المواد ٧٤٩-٧٦٢ من قانون الإجراءات الجنائية الأحكام الخاصة بنظام الإكراه القضائي. وحول الإكراه البدني ومراحل تطوره من الناحية التاريخية؛ في فرنسا، أنظر:

Pierre-Cyrille HAUTCOEUR: La statistique et la lutte contre la contrainte par corps, L'apport de Jean-Baptiste Bayle-Mouillard, Revue Histoire et mesure, 2011- Fabrice Marche: La contrainte par corps en matière civile et commerciale au XIXe siècle, mémoire de dea d'histoire du droit, Université de Bordeaux iv, 2001- Marie-Hélène Renaut: La contrainte par corps. Une voie d'exécution civile à coloris pénal, Revue de science criminelle et de droit pénal comparé, n° 4, octobre-décembre 2002, p. 791-808..

٣- مُعدلة بالقانون ٢٠٤ لسنة ٢٠٠٤، (صدر في ٢٠٠٤/٣/٩). ودخل حيز النفاذ في ٢٠٠٥/١/١).

تهريبه أو تحايله بخصوص الوفاء بها.  
 (ب)- الجزاءات الناشئة عن المصالحة.  
 (ج)- التعويضات المحكوم بها للمُدعي  
 بالحق المدني في الدعوى الجنائية<sup>(١)</sup> أو  
 المحكوم بها لصالح الخزنة العامة. (د)-  
 الغرامات المدنية، أو الإدارية، أو التأديبية.  
 ويُمكن القول أن الإكراه البدني في  
 فرنسا؛ وإن كان تراجع كثيرا، فقد ظلت  
 له بعض الملامح.

أن يتعلق الأمر بغرامة كعقوبة لجناية  
 أو جُنحة معاقبا عليها بالسجن، فلا يمكن  
 تطبيق الإكراه القضائي إذا تعلق الأمر  
 بجريمة عقوبتها الحبس أو الغرامة  
 فقط. وفي حالة الغرامات الضريبية  
 والجمركية يلزم أن يتعلق الأمر بغرامة  
 ينطق بها القاضي الجنائي وأن تكون  
 هذه الغرامة كعقوبة لجريمة ضريبية أو  
 جمركية معاقبا عليها بالسجن.

(ب)- نطاق الإكراه القضائي من حيث  
 الأشخاص: الإكراه القضائي لا ينطبق  
 إلا بالنسبة للشخص الطبيعي الذي  
 تحكم بإدانته محكمة جنائية؛ سواء  
 بصفته فاعلا أو شريكا. ولا يجوز الحكم  
 بالإكراه القضائي ضد الأشخاص القُصر

٢- وتطبيقا لذلك، أنظر:

Cass. crim., 16 févr. 1960: D. 1960, p. 243- Cass.  
 crim. 16 déc. 1982: Bull. 1982, II, n.295.

جُنحة مُعاقبا عليها بالسجن، أو الامتناع  
 عن تنفيذ الأحكام الصادرة بالغرامات  
 الضريبية أو الجمركية<sup>(١)</sup>. ومؤدى هذه  
 المادة أن الحكم بالإكراه القضائي يتطلب  
 توافر ما يلي:

أن يتعلق الأمر بمبالغ لها صفة  
 الغرامة: ومن ثم؛ لا يتوافر هذا الوصف  
 بالنسبة لما يلي: (أ)- الحقوق أو الرسوم  
 الأخرى؛ التي قد تحكم بها المحكمة  
 الجنائية على المحكوم عليه نتيجة

١- وطبقا لهذه المادة، فإنه في حالة عدم التنفيذ الاختياري  
 لحكم أو أكثر مُتضمنا الحكم بعقوبة الغرامة في  
 جناية أو جُنحة مُعاقبا عليها عليها بعقوبة الحبس، أو  
 عدم التنفيذ الاختياري للأحكام الصادرة بالغرامات  
 الضريبية أو الجمركية، يُمكن لقاضي تطبيق العقوبات  
 الأمر بالإكراه القضائي المُتمثل في الحبس، ويتقيد  
 القاضي في تحديد مدة الحبس بحيث لا تُجاوز الحد  
 الأقصى المُحدد بموجب القانون، وهذا الحد يُراعى  
 فيه مقدار الغرامة أو مجموع ما تراكم منها، ( م ٧٤٩  
 إجراءات جنائية، مُعدلة بالقانون رقم ٢٠٤ لسنة ٢٠٠٤،  
 والصادر في ١٠ مارس ٢٠٠٤، ودخل حيز النفاذ في الأول  
 من يناير ٢٠٠٥). وعبارة هذه المادة باللغة الفرنسية  
 كالتالي:

En cas d'inexécution volontaire d'une ou plusieurs condamnations à une peine d'amende prononcées en matière criminelle ou en matière correctionnelle pour un délit puni d'une peine d'emprisonnement, y compris en cas d'inexécution volontaire de condamnations à des amendes fiscales ou douanières, le juge de l'application des peines peut ordonner, dans les conditions prévues par le présent titre, une contrainte judiciaire consistant en un emprisonnement dont la durée est fixée par ce magistrat dans la limite d'un maximum fixé par la loi en fonction du montant de l'amende ou de leur montant cumulé.

لحظة الواقعة، ولا على الأشخاص الذين لا يقل عمرهم عن ٦٥ سنة لحظة الحكم بالعقوبة، (م ٧٥١ إجراءات جنائية)<sup>(١)</sup>.  
 أيضا؛ لا يُحكم بالإكراه القضائي ضد المحكوم عليهم الذين يبررون إفسارهم بأية وسيلة، (م ٧٥٢ إجراءات جنائية)<sup>(٢)</sup>.  
 وأخيرا؛ لا يُمكن الحكم بالإكراه القضائي في وقت واحد ضد الزوج والزوجة، حتى ولو من أجل استرداد مبالغ مُتعلقة بأحكام مُختلفة، (م ٧٥٣ إجراءات جنائية)<sup>(٣)</sup>. وقُضي؛ في هذا الصدد، بأن هذا النص لا يحول سوى التنفيذ المعاصر للإكراه القضائي. ومن ثم؛ ليس هناك ما يمنع من الحكم بالإكراه القضائي على الزوج والزوجة طالما ثبت إدانتهم جنائيا عن جريمة يعاقب عليها القانون

١- مُعدلة بالقانون رقم ٢٠٤ لسنة ٢٠٠٤. وتجري عبارة هذه المادة باللغة الفرنسية كالتالي:

La contrainte judiciaire ne peut être prononcée ni contre les personnes mineures au moment des faits, ni contre les personnes âgées d'au moins soixante-cinq ans au moment de la condamnation.

٢- مُعدلة بالقانون رقم ٢٠٤ لسنة ٢٠٠٤. وتجري عبارة هذه المادة باللغة الفرنسية كالتالي:

La contrainte judiciaire ne peut être prononcée contre les condamnés qui, par tout moyen, justifient de leur insolvabilité.

٣- مُعدلة بالقانون رقم ٢٠٤ لسنة ٢٠٠٤. وتجري عبارة هذه المادة باللغة الفرنسية كالتالي:

Elle ne peut être exercée simultanément contre le mari et la femme, même pour le recouvrement de sommes afférentes à des condamnations différentes.

بالحبس، ولكن يمتنع تنفيذ الإكراه القضائي بالنسبة لهما في وقت واحد<sup>(٤)</sup>.

(ج)- مدة الإكراه القضائي: ترتبط هذه المدة بمقدار الغرامة المحكوم بها؛ وذلك على النحو التالي: (١)- عشرون يوما إذا كانت الغرامة لا تقل عن ٢٠٠٠ يورو ولا تُجاوز ٤٠٠٠ يورو. (٢)- شهر إذا كانت الغرامة تُجاوز ٤٠٠٠ يورو ولا تُجاوز ٨٠٠٠ يورو. (٣)- شهران إذا كانت الغرامة تُجاوز ٨٠٠٠ يورو ولا تُجاوز ١٥٠٠٠ يورو. (٤)- ثلاثة أشهر إذا كانت الغرامة تُجاوز ١٥٠٠٠ يورو، (م ٧٥٠ إجراءات جنائية)<sup>(٥)</sup>. ويفهم من هذه المادة أنه إذا كانت الغرامة أقل من ٢٠٠٠ يورو فلا يجوز الحكم بالإكراه القضائي.

(د)- إجراءات الحكم بالإكراه القضائي؛ لا يُحكم بالإكراه القضائي إلا بناء على طلب من الطرف الآخر، (الخزانة

٤- وتطبيقا لذلك، أنظر:

Cass. crim. 2 févr. 1987: Bull. crim. 1987, n. 51.

٥- مُعدلة بالقانون رقم ٢٠٤ لسنة ٢٠٠٤. وتجري عبارة هذه المادة باللغة الفرنسية كالتالي:

Le maximum de la durée de la contrainte judiciaire est fixé ainsi qu'il suit: 1° A vingt jours lorsque l'amende est au moins égale à 2 000 euros sans excéder 4 000 euros ; 2° A un mois lorsque l'amende est supérieure à 4 000 euros sans excéder 8 000 euros ; 3° A deux mois lorsque l'amende est supérieure à 8 000 euros sans excéder 15 000 euros ; 4° A trois mois lorsque l'amende est supérieure à 15 000 euros.

(هـ)- أثار الحكم بالإكراه القضائي؛ الأشخاص المحكوم عليهم بالإكراه القضائي يُمكنهم تفاديه، أو وقف آثاره، إما بالسداد أو إيداع مبلغ كاف لقضاء الدين، وإما بتقديم كفالة مقبولة غير مُتنازع فيها. وتودع الكفالة خزانة المحكمة التي حكمت بالإكراه وتودع باسم المُحاسب العام المُختص. وفي حالة المنازعة في الكفالة يختص رئيس المحكمة الابتدائية، بوصفه قاضيا للأُمور المُستعجلة، بالفصل في مدى كفاية الكفالة وصحتها. ويجب الوفاء بالكفالة خلال شهر وإلا أمكن الرجوع عليها. وإذا لم يتم السداد التام، فإن الإكراه القضائي يُمكن طلبه من جديد بالنسبة لمقدار المبالغ المُتبقية واجبة السداد، وذلك مع مُراعاة ما

de ce jugement, lequel contient le nom des parties et le dispositif. Au vu de l'exploit de signification du commandement, si ce dernier acte de moins d'un an, et sur le demande du Trésor, le procureur de la République peut requérir le juge de l'application des peines de prononcer la contrainte judiciaire dans les conditions prévues par l'article 712-6. Ce magistrat peut à cette fin délivrer les mandats prévus par l'article 712-17. La décision du juge de l'application des peines, qui est exécutoire par provision, peut faire l'objet d'un appel dans les conditions prévues par l'article 712-11. Le juge de l'application des peines peut décider d'accorder des délais de paiement au condamné si la situation personnelle de ce dernier le justifie, en ajournant sa décision pour une durée qui ne saurait excéder six mois.

(العامّة)، وبعد مضي خمسة أيام من تنبيه المحكوم عليه رسميا بسداد مبلغ الغرامة. وفي حالة عدم إعلان المحكوم عليه بحكم الإدانة يجب أن يتضمن التنبيه مُلخص لحكم الإدانة وبيان أسماء الخصوم والمنطوق ومقدار المبالغ المطلوب الوفاء بها. وإذا كانت عريضة التنبيه مُنذ سنة على الأقل يُمكن لنائب الجمهورية، بناء على طلب الخزنة العامة، أن يطلب من قاضي تطبيق العقوبات الحكم بالإكراه القضائي وفقا للشروط المنصوص عليها في المادة ٧١٢-٦. وفي سبيل ذلك يُمكن لهذا القاضي إصدار الأوامر المنصوص عليها في المادة ٧١٢-١٧. وقرار قاضي تطبيق العقوبات، النافذ مُعجلا، يُمكن أن يكون محلا للاستئناف وفقا للشروط المنصوص عليها في المادة ٧١٢-١١. ويُمكن لقاضي تطبيق العقوبات منح المحكوم عليه مواعيد للسداد إذا كان المركز الشخصي لهذا الأخير يُبرر ذلك، ويؤجل القاضي حكمه مُدّة لا تُجاوز ستة أشهر، (م ٧٥٤ إجراءات جنائية) (١).

١- مُعدلة بالقانون رقم ٢٠٤ لسنة ٢٠٠٤. وتجري عبارة هذه المادة باللغة الفرنسية كالتالي:

Elle ne peut être exercée que cinq jours après un commandement fait au condamné à la requête de la partie poursuivante. Dans le cas où le jugement de condamnation n'a pas été précédemment signifié au débiteur, le commandement porte en tête un extrait

تنص عليه المادة ٧٦٠، (م ٧٥٩ إجراءات جنائية)<sup>(١)</sup>.

وعند انقضاء الإكراه القضائي؛ لأي سبب كان، فلا يُمكن مُمارسته من أجل ذات الدين ولا من أجل أحكام سابقة على تنفيذه، إلا إذا كانت هذه الأحكام لا ينشأ عن مقدارها إكراه أطول من الإكراه الذي تم تنفيذه، وفي مثل هذه الحالة فإن الحبس السابق يجب دائماً أن يُستنزل من الإكراه الجديد، (م ٧٦٠ إجراءات جنائية)<sup>(٢)</sup>.

١- مُعدلة بالرسوم رقم ٤٢٠ لسنة ٢٠١٠. وتجري عبارة

هذه المادة باللغة الفرنسية كالتالي:

Les individus contre lesquels la contrainte a été prononcée peuvent en prévenir ou en faire cesser les effets soit en payant ou consignat une somme suffisante pour éteindre leur dette, soit en fournissant une caution reconnue bonne et valable. La caution est admise par le comptable public compétent. En cas de contestation, elle est déclarée, s'il y a lieu, bonne et valable par le président du tribunal de grande instance agissant par voie de référé. La caution doit se libérer dans le mois, faute de quoi elle peut être poursuivie. Lorsque le paiement intégral n'a pas été effectué, et sous réserve des dispositions de l'article 760, la contrainte judiciaire peut être requise à nouveau pour le montant des sommes restant dues.

٢- مُعدلة بالقانون رقم ٢٠٤ لسنة ٢٠٠٤. وتجري عبارة

هذه المادة باللغة الفرنسية كالتالي:

Lorsque la contrainte judiciaire a pris fin pour une cause quelconque, elle ne peut plus être exercée ni pour la même dette, ni pour des condamnations antérieures à son exécution, à moins que ces condamnations n'entraînent par leur quotité une contrainte plus longue

ويُنفذ الإكراه القضائي في المؤسسة الإصلاحية في محيط الحي والمُخصصة لهذا الغرض، (م ٧٥٨ إجراءات جنائية)<sup>(٣)</sup>. والمحكوم عليه بالحبس؛ نتيجة الإكراه القضائي، يخضع لذات نظام المحكوم عليهم بعقوبة سالبة للحرية، فيما عدا الإكراه على الشغل، (م ٧٦١ إجراءات جنائية)<sup>(٤)</sup>. وتنفيذ المحكوم عليه للإكراه القضائي لا يترتب عليه انقضاء المبلغ الذي حُبس من أجله، (م ٧٦١-١ إجراءات جنائية)<sup>(٥)</sup>. ومدة الإكراه القضائي لا تستنزل من مدة السجن أو الحبس الاحتياطي.

que celle déjà subie, auquel cas la première incarcération doit toujours être déduite de la nouvelle contrainte.

٣- مُعدلة بالقانون رقم ٢٠٤ لسنة ٢٠٠٤. وتجري عبارة

هذه المادة باللغة الفرنسية كالتالي:

La contrainte judiciaire est subie en établissement pénitentiaire, dans le quartier à ce destiné.

٤- مُعدلة بالقانون رقم ٢٠٤ لسنة ٢٠٠٤. وتجري عبارة

هذه المادة باللغة الفرنسية كالتالي:

Le débiteur détenu est soumis au même régime que les condamnés, sans toutefois être astreint au travail.

٥- مُضافة بالقانون رقم ١٥٤٩ لسنة ٢٠٠٥، الصادر في

١٢/١٢/٢٠٠٥. وتجري عبارة هذه المادة باللغة الفرنسية

كالتالي:

Le condamné qui a subi une contrainte judiciaire n'est pas libéré du montant des condamnations pour lesquelles elle a été exercée.

## المطلب الثاني

### حبس المدين في القانون المصري

نطاق الأخذ بنظام حبس المدين في القانون المصري: لا يعتنق القانون المصري نظام حبس المدين؛ في المسائل المدنية والتجارية والأحوال الشخصية، إلا وفاء لديون النفقة والأجور وما في حكمها التي يُحكم بها طبقاً للمادة ٧٦ مكرراً من القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠؛ والصادر بتنظيم بعض أوضاع وإجراءات التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية<sup>(١)</sup>. أيضاً؛ يأخذ القانون المصري بنظام حبس المدين لتحصيل المبالغ الناشئة عن الجريمة من مُرتكبها، كالغرامات والمصروفات ومبالغ التعويض التي يُحكم بها لمصلحة الدولة، (م ٥١١ - ٥٢٣ ق. الإجراءات الجنائية المصري).

وسوف نُبين أحكام وقواعد حبس المدين وفقاً لهذين النظامين؛ وذلك على النحو التالي:

أولاً: نظام حبس المدين في مسائل الأحوال الشخصية: يُستفاد من المادة ٧٦ مكرراً؛ من القانون سالف الذكر، أن المُشرع وضع شروطاً للحكم بالحبس، وحدد المحكمة المختصة بإصدار الحكم به. وهذا ما سنتناوله على النحو الآتي:

(١) شروط الحكم بالحبس في مسائل الأحوال الشخصية: يلزم للحكم بالحبس؛ وفقاً للمادة ٧٦ مكرراً المُشار إليها، توافر ما يلي:

(أ) أن يتعلق الأمر بأحد الديون المحددة على سبيل الحصر؛ فيجب أن يتعلق الأمر بديون النفقة والأجور وما في حكمها. ويُقصد بالنفقة، النفقة المحكوم بها للأزواج والأقارب والأصهار. أما الأجور، فيُقصد بها أجره الحضانة، أو الرضاع، أو المسكن.

(ب) أن يكون الدين ثابتاً بحكم نهائي؛ فلا يكفي أن يكون مع المحكوم له سند تنفيذي آخر، وإنما يجب أن تكون النفقة، أو الأجور، أو ما في حكمها، ثابتة بموجب حكم نهائي لا يقبل الطعن بالاستئناف<sup>(٢)</sup>.

٢- يذهب الرأي الراجح في الفقه إلى أن الحبس يقتصر على ديون النفقة، أو الأجور، وما في حكمها، التي يُحكم بها بموجب أحكام موضوعية نهائية. ولهذا؛ لا يجوز الحبس بموجب الأحكام الابتدائية الموضوعية، أو الأحكام المُستعجلة؛ حتى ولو كانت نهائية. فالحكم الابتدائي الموضوعي عُرضة للإلغاء في الاستئناف، كما

١- نُشر هذا القانون بالجريدة الرسمية، العدد ٤ مكرراً، في ٢٩/١/٢٠٠٠. وأضيفت المادة ٧٦ مكرراً من القانون بمقتضى القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٠، والصادر في ١٨/٥/٢٠٠٠. وقد حلت المادة المذكورة محل نص المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية، والتي استبقاها القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ الذي أُلغى المحاكم الشرعية في مصر.

ويكون الحكم كذلك إذا صدر في حدود النصاب الانتهائي لمحكمة أول درجة، أو لانقضاء ميعاد الطعن بالاستئناف، أو الطعن فيه من المحكوم عليه وصدور حكم من محكمة الاستئناف، سواء أكان هذا الحكم بعدم قبول الطعن أو بتأييد حكم محكمة أول درجة. واشترط أن يكون الحكم نهائياً يجد تبريراً له في خطورة الأمر بالحبس، هذا علاوة على أن الحكم النهائي ينطوي على تأكيد نهائي للأداء الواجب من المحكوم عليه<sup>(١)</sup>، وبذلك يُصبح الحكم عنواناً للحقيقة أو يقترب منها إلى حد كبير.

(ج) - امتناع المحكوم عليه عن تنفيذ الحكم رغم قدرته المالية: ووفقاً لهذا الشرط يجب للأمر بالحبس أن تتحقق المحكمة من أمرين؛ هما:

أن الحكم المُستعجل عُرضة للإلغاء بصدور حكم في الموضوع. ومن ثم لا يجوز الحبس استناداً لحكم لا يتسم بالثبات والاستقرار، أنظر: أحمد ماهر زغلول، أصول التنفيذ، رقم ١٠، ص ٢٩، وهامش ٤ من ذات الصحيفة. هذا وقد نص المشرع على أن الأحكام الابتدائية الصادرة بالنفقات، والأجور، والمصروفات، وما في حكمها، تُشمل بالتنفيذ المُجبل بقوة القانون وبلا كفالة، (م ٦٥ من القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠). أما الأحكام الصادرة في المواد المُستعجلة، سواء أكانت في مسألة مدنية أو تجارية أو أحوال شخصية، فإنها تكون نافذة مُعجلاً بقوة القانون وبغير كفالة، (م ٢٨٨ مُرافعات). ولا يترتب على الإشكال في تنفيذ أحكام النفقة وقف إجراءات التنفيذ، (م ٧٨ من القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠).

١- أنظر: فتحي والي، التنفيذ الجبري، رقم ٢٣، ص ٤٤.

الأول: قُدرة المدين على الوفاء بالدين: يجب أن يكون المدين موسراً، أما إذا كان عاجزاً فلا يتحقق الشرط، ومن ثم لا يجوز حبسه لقوله تعالى: «وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ»<sup>(٢)</sup>. فإذا لم تجز المطالبة عند العسر أو العجز فلا يجوز الحبس من باب أولى. ولا يُعتبر المدين قادراً على الوفاء إذا قامت ملاءته كلية على أموال لا يجوز الحجز عليها أو بيعها<sup>(٣)</sup>. ويقع على عاتق الدائن عبء

٢- سورة البقرة، الآية رقم ٢٨٠.

٣- فالمُشرع: أحياناً، يحظر الحجز على بعض أموال المدين مُراعاة لاعتبارات إنسانية. ومن قبيل ذلك: عدم جواز الحجز على ما يلزم المدين وزوجه وأقاربه وأصحابه على عمود النسب المُقيمين معه في معيشة واحدة من الفرائض والثياب وكذلك ما يلزمهم من الغذاء لمدة شهر، (م ٣٠٥ مُرافعات). وما دام أن مثل هذه الأموال لا يجوز الحجز عليها اقتضاء لأي دين فإنها لا تدخل في ملاءة المدين عند طلب حبسه لعدم تنفيذ الحكم الصادر بالنفقة أو الأجور وما في حكمها. وإذا كانت كل أموال المدين من التي لا يجوز الحجز عليها من أجل أي دين، فإنه لا يُعتبر قادراً على الوفاء بما عليه من ديون، وبالتالي لا يجوز حبسه بسبب عدم تنفيذ الحكم الصادر بالنفقات وما في حكمها. ومع ذلك هناك أموال منع المشرع الحجز عليها، إلا إنه أجاز الحجز على نسبة مُعينة من تلك الأموال وفاء لدين النفقة. ولهذا، فإن هذه النسبة من الأموال تدخل ضمن تقدير ملاءة المدين عند طلب حبسه بسبب عدم تنفيذ الحكم الصادر بالنفقة أو الأجور وما في حكمها. ومن قبيل ما يدخل في تقدير الملاءة: (أ) - ما يلزم المدين من كتب وأدوات ومُهمات مُزاولة مهنته أو حرفته بنفسه، (م ١/٣٠٦ مُرافعات). (ب) - إناث الماشية اللازمة لانتفاع المدين في معيشته هو وأسرته وما يلزم لغذاء هذه الماشية لمدة شهر، (م ٢/٣٠٦ مُرافعات). (ج) - ما يحكم به القضاء من المبالغ المُقررة أو المُرتبة مؤقتاً للنفقة أو للصرف

من امتناع المدين عن الوفاء بما هو محكوم به رغم قدرته على ذلك، ويثبت الامتناع بالمطالبة. ولهذا؛ إذا وفى المدين طواعية أو جبرا فلا يتحقق الشرط، إذ بالوفاء ينقضي حق الدائن وينتفي مبرر الحبس. أما إذا ثبتت قدرة المدين على الوفاء وامتناعه عن القيام به رغم ذلك، فإنه يجب على المحكمة أن تأمره بالوفاء وتمهله للقيام بذلك إلى جلسة تالية، فإن لم يمتثل وجب عليها الحكم بحبسه مدة لا تزيد على ثلاثين يوما. وإذا لم يكن المدين حاضرا بالجلسة التي صدر فيها الأمر بالوفاء وجب على المحكمة عدم القضاء بالحبس قبل التأكد من إعلان المدين بأمر الوفاء إعلانا صحيحا.

(٢)- إجراءات استصدار الحكم بالحبس: يدخل طلب حبس المدين؛ لامتناعه عن تنفيذ الحكم الصادر بالنفقة أو الأجر، في الاختصاص النوعي لمحاكم الأسرة<sup>(٣)</sup>. وعملا بالمادة ١٣ من قانون محاكم الأسرة فإنه يُتبع أمام محاكم الأسرة ودوائرها الاستئنافية القواعد والإجراءات المقررة في هذا القانون، وفي قانون تنظيم بعض أوضاع وإجراءات التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية، وتُطبق فيما لم يرد به نص خاص فيهما

٣- راجع: ما سيلبي، ص ١٤.

إثبات قدرة المدين على الوفاء، ويترتب على ذلك عدم تكليف المدين بإثبات عجزه وعدم قدرته على الوفاء<sup>(١)</sup>. وتقدير يسار وملاءة المدين من عدمه هي من المسائل الموضوعية التي تخضع للقاضي الذي ينظر في طلب الحبس<sup>(٢)</sup>.

**الثاني: امتناع المدين عن الوفاء: يجب على المحكمة؛ قبل الأمر بالحبس، التحقق**

منها في غرض معين والأموال الموهوبة أو الموصى بها لتكون نفقة، (م ٣٠٧ مرفاعات)، وما يدخل في تقدير ملاءة المدين في هذه الحالة هو ربع الأموال المذكورة. (د)- الأموال الموهوبة أو الموصى بها مع اشتراط عدم جواز الحجز عليها، (م ٣٠٨ مرفاعات)، وما يدخل في تقدير ملاءة المدين في هذه الحالة هو ربع الأموال المذكورة. (هـ)- الأجر والمُرتبات، (م ٣٠٩ مرفاعات)، وما يدخل في تقدير ملاءة المدين في هذه الحالة هو ربع الأجر أو المُرتب إذا اقتصر الأمر على دين النفقة، وعند تراحم الديون يدخل نصف الربع في تقدير الملاءة. والأموال التي لا يجوز الحجز عليها ستكون محلا للدراسة بالتفصيل فيما بعد.

١- فالأصل المُقرر في الشريعة الإسلامية- وهي المصدر الأساسي للتشريع- أن الإعسار هو الأصل وأن اليسار عارض، والبيئات شُرعت لإثبات خلاف الأصل، ومن ثم فإن عبء إثبات اليسار يقع على من يدعيه، فإذا ادعى المدين الإعسار تعين على الدائن إثبات يساره حتى يُصار إلى حبسه.

٢- فيستطيع القاضي الوقوف على حقيقة مقدرة المحكوم عليه ماليا على التنفيذ عن طريق تحديد مصادر دخله، ويمكن إثبات هذه المصادر بكافة طرق الإثبات. فيجوز للمحكوم له طلب التصريح له من المحكمة إلزام جهة عمل المحكوم عليه بتقديم بيان بما يتقاضاه من مُرتب أو أجر ومُلتقاته، أو إلزام الجهات الرسمية بتقديم بيان بما هو ثابت في السجلات والدفاتر التي بحوزتها حول ما يملكه المدين من أموال منقولة أو عقارية، أو الأمر بإجراء ما يلزم من تحريات حول دخل المدين ومُمتلكاته.

أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية وأحكام قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية، وأحكام القانون المدني في شأن إدارة وتصفية الشركات<sup>(١)</sup>. هذا مع مُراعاة ما تنص عليه المادة ٢/٣ من قانون إنشاء محاكم الأسرة، والتي تقضي بأنه: «يسري أمام محاكم الأسرة في شأن صُحف الدعاوى التي كانت تختص بها المحاكم الجزئية، وفي شأن إعفاء دعاوى النفقات وما في حكمها، شاملة دعاوى الحبس لامتناع المحكوم عليه عن تنفيذ الأحكام الصادرة بها أحكام المادة (٣) من القانون ذاته»<sup>(٢)</sup>.

١- كما أن المادة ١/١، من القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ بإصدار قانون تنظيم بعض أوضاع وإجراءات التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية، تنص على أنه: «تسري أحكام القانون المرفق على إجراءات التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية والوقف ويُطبق فيما لم يرد بشأنه نص خص فيه أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية وأحكام قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية وأحكام القانون المدني في شأن إدارة وتصفية الشركات».

٢- وتنص المادة ٣ من القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠، المُشار إليه، على أنه: «لا يلزم توقيع مُحام علي صُحف دعاوى الأحوال الشخصية أمام المحكمة الجزئية، فإذا رُفعت الدعوى بغير توقيع مُحام علي صُحفها كان للمحكمة عند الضرورة أن تندب مُحاميا للدفاع عن المُدعي. ويُحدد الحكم الصادر في الدعوى أتعابا للمُحامي المُنتدب، تتحملها الخزانة العامة، وذلك دون إخلال بالتزام مجالس النقابات الفرعية بتقديم المساعدات القضائية على النحو المنصوص عليه في القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن إصدار قانون المحاماة. وتُعفى دعاوى النفقات وما في حكمها من الأجر والمصروفات بجميع أنواعها من كافة الرسوم القضائية في كل مراحل

(٣)- المحكمة المُختصة بإصدار الحكم بالحبس؛ طبقا للمادة ٧٦ مُكررا؛ المُشار إليها، كان طلب الحبس يُرفع إلى إحدى محكمتين، هُما: المحكمة التي أصدرت الحكم بالنفقة أو الأجر<sup>(٣)</sup>، أو المحكمة التي يجري التنفيذ بدائرتها. وكان للدائن أن يختار أي منهما.

وبإصدار قانون إنشاء محاكم الأسرة، (رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٤)<sup>(٤)</sup>، نصت المادة ١/٣ منه على أنه: «تختص محاكم الأسرة دون غيرها، بنظر جميع مسائل الأحوال الشخصية التي ينعقد الاختصاص بها للمحاكم الجزئية والابتدائية طبقا لأحكام قانون تنظيم بعض أوضاع

التقاضي».

٣- وكانت المحكمة المُختصة نوعيا بإصدار الأحكام الخاصة بالنفقات والأجر وما في حكمها هي: (أ)- إما المحكمة الجزئية؛ وذلك عملا بالمادة ٩/أولاً من القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠. (ب)- وإما المحكمة الابتدائية؛ وذلك عملا بالمادة ٢/١٠ من القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠، حيث تقضي بأنه: «ويكون للمحكمة الابتدائية المُختصة محليا بنظر دعوى الطلاق أو التطليق أو التفريق الجُسُماني دون غيرها، الحكم ابتدائيا في دعاوى النفقات والأجر وما في حكمها سواء للزوجة أو الأولاد أو الأقارب، وحضانة الصغير وحفظه ورؤيته وضمه والانتقال به ومسكن الزوجية». أما المحكمة المُختصة محليا بإصدار الأحكام الخاصة بالنفقات والأجر وما في حكمها فكانت هي المحكمة الجزئية أو الابتدائية التي يقع في دائرتها موطن المُدعي أو المُدعى عليه، (م ١٥/١/أ من القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠).

٤- صدر في ٢٠٠٤/٣/١٧، ونُشر بالجريدة الرسمية العدد ١٢ تابع (أ) في ٢٠٠٤/٣/١٨.

على أنه: «تكون محكمة الأسرة المُختصة محليا بنظر أول دعوى تُرفع إليها من أحد الزوجين مُختصة محليا، دون غيرها، بنظر جميع الدعاوى التي تُرفع بعد ذلك من أيهما، أو تكون مُتعلقة أو مُترتبة على الزواج أو الطلاق أو التطليق أو التفريق الجسماني أو الفسخ، وكذلك دعاوى النفقات أو الأجور وما في حكمها سواء للزوجة أو للأولاد أو للأقارب، ودعاوى الحبس لامتناع المحكوم عليه عن تنفيذ الأحكام الصادرة بها، وحضانة الصغير وحفظه ورؤيته وضمه والانتقال به ومسكن حضانتها، وجميع دعاوى الأحوال الشخصية، وذلك كله مع سريان أحكام الفئرتين الرابعة والخامسة من المادة (١٠) من قانون تنظيم بعض أوضاع وإجراءات التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية...» (٢)؛(٣).

٢- وتنص المادة ٤/١٠ من القانون المشار إليه على أنه: «وللمحكمة أثناء سير الدعوى أن تُصدر أحكاما مؤقتة واجبة النفاذ بشأن الرؤية أو بتقرير نفقة وقتية أو تعديل ما عساها تكون قد قررته من نفقة بالزيادة أو النقصان». أما المادة ٥/١٠ من ذات القانون فتتنص على أنه: «ولا يجوز الطعن على تلك الأحكام المؤقتة التي تصدر أثناء سير هذه الدعاوى إلا بصور الحكم النهائي فيها».

٣- كما تنص المادة ٢/١٢ من قانون محاكم الأسرة على أنه: «ويُشأ بقلم كُتاب المحكمة المشار إليها، لدى رفع أول دعوى، ملف للأسرة تودع فيه أوراق هذه الدعوى، وأوراق جميع الدعاوى الأخرى التي تُرفع بعد ذلك وتكون مُتعلقة بذات الأسرة».

وإجراءات التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية الصادر بالقانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٠». وبموجب هذا النص أصبح الاختصاص النوعي بنظر طلب حبس المدين؛ لامتناعه عن تنفيذ الحكم الصادر بالنفقة أو الأجر، ينعقد لمحاكم الأسرة فقط<sup>(١)</sup>. ومن ثم؛ فهو اختصاص يتعلق بالنظام العام.

ويتحدد الاختصاص المحلي بنظر طلب الحبس وفقا لما تُقرره المادة ١/١٢ من قانون محاكم الأسرة، والتي تنص

١- وتنص المادة الثانية، من قانون إصدار هذا القانون، على أنه: «على محاكم الدرجة الأولى الجزئية والابتدائية أن تُحيل من تلقاء نفسها ما يوجد لديها من دعاوى أصبحت بمقتضى أحكام القانون المُرفق من اختصاص محاكم الأسرة، وذلك بالحالة التي تكون عليها وبدون رسوم، وفي حالة غياب أحد الخصوم يقوم قلم الكتاب بإعلانه بأمر الإحالة مع تكليفه بالحضور في الميعاد أمام محكمة الأسرة التي أُحيلت إليها الدعوى. وتلتزم محاكم الأسرة بنظر الدعاوى التي تُحال إليها، تطبيقا لأحكام الفقرة السابقة دون عرضها على مكاتب تسوية المنازعات الأسرية المنصوص عليها في القانون المُرفق. ولا تسري الفقرة الأولى على الدعاوى المحكوم فيها أو الدعاوى المؤجلة للنطق بالحكم، وتبقى الأحكام الصادرة في هذه الدعاوى خاضعة للقواعد المنظمة لطرق الطعن فيها السارية قبل العمل بهذا القانون». كما تجدر الإشارة إلى أن المادة الثالثة من قانون إصدار ذات القانون تنص على أنه: «تستمر محكمة النقض ومحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية في نظر الطعون المرفوعة أمامها قبل تاريخ العمل بأحكام القانون المُرفق عن الأحكام والقرارات الصادرة من المحاكم الجزئية والابتدائية ومحاكم الاستئناف على حسب الأحوال في الدعاوى التي أصبحت بموجبه من اختصاص محاكم الأسرة».

(٤)- خصائص الحكم بالحبس في مسائل الأحوال الشخصية: وتتحدد هذه الخصائص فيما يلي<sup>(١)</sup>:

(أ)- الحبس وسيلة لإكراه المدين على التنفيذ: فلا يُعتبر الحبس تنفيذاً جبرياً للمدين. ولهذا، يُخلّى سبيل المدين بعد انتهاء مدة الحبس المحكوم بها، سواء أكان أوفى بالمدين أم لا. كما يستطيع المحكوم عليه تقاضي الحبس أو الاستمرار فيه، وذلك إذا أدى ما حكم به أو أحضر كفيلاً يقبله الصادر لصالحه الحكم. وتنفيذ الحكم بالحبس لا يُبرئ ذمة المحكوم عليه، فيجوز للمحكوم له التنفيذ على أموال المدين رغم حبسه وذلك بطرق التنفيذ العادية، (م ٧٦ مكرراً من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٠).

(ب)- الحبس لا يكون إلا مرة واحدة بخصوص الدين الواحد: فلا يجوز تكرار الحبس لإجبار المدين على الوفاء بذات الدين الذي سبق أن حُبس من أجله. ومع ذلك، يجوز تكرار حبس المدين لإجباره على وفاء دين آخر.

(ج)- الحكم الصادر في دعوى الحبس يكون نهائياً: أي لا يقبل الطعن بالاستئناف، سواء أكان الحكم قضي

١- أنظر: أحمد ماهر زغلول، أصول التنفيذ، رقم ١٠، ص ٣٠ وما بعدها.

بالحبس أم برفضه لعدم توافر شرط من شروطه.

(د)- تنفيذ الحكم بالحبس يكون لدى إدارة التنفيذ بمحكمة الأسرة: إذ تنص المادة ١٥ من قانون محاكم الأسرة على أن تُنشأ بكل محكمة أسرة إدارة خاصة لتنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة منها أو من دوائرها الاستئنافية، تُزود بعدد كاف من مُحضري التنفيذ المؤهلين المُدرّبين الذين يصدر بتحديدهم قرار من رئيس المحكمة. ويتولى الإشراف على هذه الإدارة قاضٍ للتنفيذ تختاره الجمعية العمومية للمحكمة الابتدائية من بين قضاة محكمة الأسرة في دائرة تلك المحكمة.

ثانياً: الحبس في المسائل الجنائية لاقتضاء المبالغ الناشئة عن الجريمة: وفقاً للمواد ٥١١-٥٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية المصري يجوز الإكراه البدني بالحبس البسيط لتحصيل المبالغ الناشئة عن الجريمة من مُرتكبها، كالغرامات والمصاريف والرد والتعويضات<sup>(٢)</sup>.

٢- وقد تكون التعويضات مُستحقة للحكومة أو مُدع مدني غير الحكومة. وفي الحالة الأولى يلزم للحكم بالحبس أن تكون المبالغ المُستحقة للحكومة ناشئة عن الجريمة. ولهذا، إذا حُكم ببراءة المُتَّهم مع الحكم بالتعويض، أو حُكم بتعويض مدني من محكمة مدنية دون حكم جنائي بالعقوبة من محكمة جنائية، أو نال المحكوم

سبيل المحكوم عليه إذا قام بالوفاء، كما لا يترتب على الحبس انقضاء تلك المبالغ وإنما يجوز التنفيذ على أمواله رغم حبسه.

### المطلب الثالث

#### موقف الشريعة الإسلامية والفقهاء المعاصر من حبس المدين

أولاً: حبس المدين كوسيلة للإكراه على التنفيذ في الشريعة الإسلامية؛ تضمنت الشريعة الإسلامية الغراء الأحكام الكفيلة بالمحافظة على حقوق الدائن وإجبار المدين؛ عند اللزوم، على سداد الدين. ومن هذه الأحكام، حبس المدين المأطل الملى، والملاءة هي اليسار والغنى وعكسه العدم أو العجز عن الوفاء بالدين. وأحكام الشريعة الإسلامية تنص على حبس المدين المأطل الملى حتى يؤدي ما عليه أو يأتي بضامن عنه. وإذا كان مظنون الملاءة، وهو الذي يُظن به اليسار بسبب مظاهر حياته في مسكنه وملبسه ونحوهما، أو كان مجهول الحال؛ وهو الذي لا يُعلم هل هو ملى أو معدم، وادعى في الحالتين العدم، فإنه يُحبس أيضاً مع الجهل بحاله لأن الناس محمولون على باعتبار مبلغ خمسة جُنِيَّهات عن كل يوم، (م ٥٢٣ إجراءات جنائية).

وإذا كان الحبس بسبب عدم سداد المحكوم عليه للغرامة المحكوم بها، فإنه يُعتبر تنفيذاً جبرياً للمدين. فتراً ذمة المدين من الدين بمقدار المدة التي قضاها المحكوم عليه في الحبس، وذلك باعتبار خمسة جُنِيَّهات عن كل يوم حبس، (م ٥١٨ إجراءات جنائية، مُعدلة بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٩٨). أما إذا كان الحبس بسبب عدم سداد المحكوم عليه لغير الغرامة من مُستحقات، فإنه يُعتبر وسيلة لإجباره على الوفاء<sup>(١)</sup>. فيُخلى

عليه عفواً أو رداً اعتباراً، أو سقطت العقوبة بمضي المدة، (عملاً بالمادة ٥٣٤ إجراءات جنائية). فلا تكون المبالغ في هذه الحالات ناشئة عن الجريمة ولا يجوز فيها الحبس كوسيلة للإجبار على التنفيذ. كذلك، لا يُحكم بالحبس كوسيلة للإكراه البدني على من تقل سنه عن ١٥ سنة وقت ارتكاب الجريمة ولا على من حُكم لمصلحته بوقف التنفيذ، (م ٥١٢ إجراءات جنائية). ولا يلزم للحبس، في المبالغ المُقتضى بها للحكومة، يسار المحكوم عليه، ولا صدور حكم به، أنظر: السنهوري، الوسيط، ج ٢، رقم ٤٤٥، ص ٧٥٢ وما بعدها. أما في الحالة الثانية فيلزم للحبس توافر الشروط التالية: (أ) - صدور حكم بالحبس من محكمة الجُرح التي يقع بدائرتها موطن المحكوم عليه مُدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر. (ب) - أن يتبين للمحكمة قُدرة المدين على الوفاء وأن تأمره به فلا يمتثل، (م ٥١٩ إجراءات جنائية)، أنظر: أحمد ماهر زغلول، أصول التنفيذ، هامش رقم ١، ص ٣٦.

١- وتجدر الإشارة إلى أنه بالنسبة لما يُستحق للحكومة من مبالغ الغرامة والمصاريف والرد والتعويضات، فإنه يجوز بناء على طلب المحكوم عليه أن يستبدل بالحبس تشغيله في عمل يدوي أو صناعي لدى جهة حكومية أو بلدية، (م ٥٢٠، ٥٢١ إجراءات جنائية). وتراً ذمة المحكوم عليه بما يوازي قيمة شغله. إذ يُستنزل من المبالغ المُستحقة للحكومة مُقابل شغل المحكوم عليه

الملاءة، وهذا مما قُدِّم فيه الغالب، وهو التكبس، على الأصل، وهو عدم الملك لأن الإنسان يولد فقيراً أي لا ملك له<sup>(١)</sup>.

ويثبت المطل بمطالبة الدائن بدينه لحديث النبي عليه الصلاة والسلام: «مطل الغني ظلم»<sup>(٢)</sup>، وبالمطل يتحقق المطل. فإذا المدين الغني ماطل يُصبح ظالماً، والظالم يُحبس<sup>(٣)</sup>. وقول أئمة الفقه بحبس المدين الماطل مُستند إلى حُجية المصالح المُرسلة والتي تُعتبر أصل من أصول التشريع الإسلامي<sup>(٤)</sup>.

وهكذا؛ إذا أبى المدين دفع ما عليه، رُفِع أمره للقاضي فإذا ثبت له أنه قادر على الوفاء وأبى، حبسه حتى يضي بالمدين لحديث عمر بن الشريد عن أبيه: «ليُّ الواجد ظلم يُحل عرضه وعقوبته»<sup>(٥)</sup>.

١- راجع: المذكرة الإيضاحية لمشروع قانون الإجراءات أمام المحاكم المدنية، ص ٢٤٣ وما بعدها.

٢- أخرجه البخاري، ج ٨، ص ٦٦-٦٦، ٢١٢٥، ومسلم، ج ٨، ص ٢٠٥-٢٩٢٤.

٣- كما ورد أن الخليفة عمر بن الخطاب أتاه رجل فقال له يا أمير المؤمنين: أجرني. فقال: م؟ قال: من دين. قال عمر رضي الله عنه: السجن، أنظر: المبسوط، لشمس الدين السرخسي، الطبعة الأولى، ج ٢٠، ص ٨٨- بدائع الصنائع، للكاساني، ج ٧، ط ١٩٧٤، لبنان، ص ١٧٣.

٤- يقول ابن رشد: «وإنما صار الكل إلى القول بالحبس في الدين وإن لم يرد في ذلك أثر صحيح لأنه أمر ضروري لاستيفاء الحقوق وصيانة أموال الناس وهو المسمى بالمصلحة المُرسلة»، أنظر: بداية المُجتهد، ج ٢، ص ٢٤٦.

٥- سنن أبي داود، ج ١٠، ص ٣٢-٣١٤٤، والنسائي، ج ١٤، ص ٢٩٨-٦١٠، وابن ماجه، ج ٧، ص ٢٧١-٢٤١٨، وأحمد، ج

ويُفترض أن يُكرر حبس المدين الماطل الملى حتى يضي بالمدين أو يأتي بمن يؤدي عنه، أما مظنون الملاءة فلا يخرج منه إلا إذا ثبت عدمه، أما مجهول الحال فيخرج من الحبس إذا ثبت عدمه أو طال حبسه باجتهاد الحاكم- القاضي-، لأن طول حبسه ينزل منزلة البيئة الشاهدة بعدمه. ويختلف طول الحبس باختلاف قدر الدين قلة وكثرة، وحال الشخص قوة وضعفاً.

في حين يرى بعض الفقهاء عدم جواز حبس المدين، فقد روي أن الخليفة عمر بن عبد العزيز كان لا يحبس المدين في الدين. وكان يقول: يذهب فيسعى في دينه خير من أن يُحبس، وإنما حقوقهم في مواضعها التي وضعوها فيها صادفت عدماً أو ملاءة<sup>(٦)</sup>.

أما المدين المُعسر فلا خلاف على عدم جواز حبسه إعمالاً للآية الكريمة: ﴿إِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾<sup>(٧)</sup>،

٣٦، ص ٣٧٩-١٧٢٦.

٦- أنظر: المدونة الكبرى للإمام مالك بن أنس الأصبحي، المجلد ٥، ج ١٢، دار صادر بيروت، ص ٢٠٥- ولم يُجز الإمام الشافعي والإمام أحمد حبس المدين ولو كان موسراً، أنظر: نيل الأوطار شرح مُنتقى الأحبار من أحاديث سيد الأحبار، لمحمد بن علي الشوكاني، قاضي قضاة اليمن، ج ٥، ص ٢٤٠.

٧- سورة البقرة، آية رقم: ٢٨٠.

وتقوله صلى الله عليه وسلم لغُرماء من كثر دينه: «خذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك»<sup>(١)</sup>. إذ عدم استطاعة المدين على الوفاء بالمدين تجعل الحبس غير مُجدياً، فالحبس ليس غاية في ذاته بل هو وسيلة لإجبار المدين على الوفاء.

(٢) الاتجاه الثاني: جواز حبس المدين كوسيلة لإجباره على التنفيذ؛ وذلك طالما امتنع عن السداد رغم ثبوت قدرته المالية. ويستند هذا الاتجاه على ما يلي<sup>(٢)</sup>:

(أ) أن حبس المدين المماطل أداة فعالة لتشجيع المعاملات الاقتصادية. (ب) أن الشخص الذي لا يؤدي دينه قد أهدر كرامته بنفسه، ومن ثم فلا محل لاحترامه من الغير. (ج) أن بعض التشريعات الحديثة؛ الغربية والعربية، تُجيز الحبس لتنفيذ الالتزامات المدنية<sup>(٤)</sup>. (د) أن إلغاء الحبس ينطوي

٣- أنظر: أ. د. أحمد أبو الوفا، إجراءات التنفيذ في المواد المدنية والتجارية، الطبعة العاشرة، هامش ١ من ص ١٣- عزمي عبد الفتاح، قواعد التنفيذ، ص ٢٠ وما بعدها. وإن كان يُشترط لجواز الحبس، فضلاً عن يسار المدين، استحالة التنفيذ على المال، فكلما كان المال ظاهراً لا يجوز الالتجاء إلى الحبس.

٤- من التشريعات الغربية: القانون الألماني، والقانون الإنجليزي. ومن التشريعات العربية: القانون العراقي، (م ٤٠- ٤٩ ق. التنفيذ)، والقانون البحريني، (٢٤٣- ٢٤٤ إجراءات مدنية). والقانون العماني، (م ٤١٨- ٤٢٦ إجراءات مدنية)، والقانون الكويتي، (م ٢٩٢- ٢٩٦ مُرافعات)، والقانون الإماراتي، (م ٣٢٤- ٣٢٨ إجراءات مدنية)، والقانون السوري، (م ٤٦٠ ق. أصول المحاكمات المدنية).

ولقوله صلى الله عليه وسلم لغُرماء من كثر دينه: «خذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك»<sup>(١)</sup>. إذ عدم استطاعة المدين على الوفاء بالمدين تجعل الحبس غير مُجدياً، فالحبس ليس غاية في ذاته بل هو وسيلة لإجبار المدين على الوفاء.

ثانياً: موقف الفقه المعاصر من حبس المدين كوسيلة للتنفيذ: يوجد اتجاهان في هذا الصدد. يذهب الأول منهما إلى عدم جواز حبس المدين كوسيلة لإجباره على التنفيذ، أما الاتجاه الثاني فيرى العكس. ولكل منهما ما يسوقه من حجج.

(١) الاتجاه الأول: عدم جواز حبس المدين كوسيلة لإجباره على التنفيذ: حتى ولو كان قادراً على الدفع وامتنع، وذلك استناداً لما يلي<sup>(٢)</sup>: (أ) أن علاقة الدائنية هي علاقة بين ذمتين ماليتين وليس علاقة بين شخصين، ومن ثم فمحل الالتزام هو مال المدين وليس شخصه، وهذا اعتبار قانوني لا يمكن

١- وقوله صلى الله عليه وسلم: «كما لا يحل لغريمك أن يمطلك وهو موسر، كذلك لا يحل لك أن تسره إذا علمت أنه مُعسر». وإذا لم تجز المطالبة مع المُعسر، فلا يجوز حبسه من باب أولى، أنظر: المغني، لموفق الدين بن قدامة، ج ٤، ص ٥٠٢- عبد العزيز عامر، التعزير في الشريعة الإسلامية، رسالة، رقم ٢٧٩، ص ٣٥١.

٢- أنظر: أ. د. رمزي سيف، قواعد تنفيذ الأحكام والعقود الرسمية، الطبعة الثامنة، سنة ١٩٦٩، رقم ٦، ص ١٠ وما بعدها- فتحي والي، التنفيذ الجبري، رقم ٤، ٨.

قانون الإجراءات العُثماني والذي كان يُجيزه أيضا. وقد نظم قانون الإجراءات المدنية الأحكام الخاصة بحبس المدين في الفصل الأول من الباب الخامس من الكتاب الثالث، (المواد ٣٢٤ - ٣٢٨ إجراءات مدنية). وبينت هذه الأحكام شروط الحبس (المطلب الأول)، وإجراءاته (المطلب الثاني).

### المطلب الأول

#### شروط الأمر بالحبس

تحديد: تضمنت المادة ١/٣٢٤ من قانون الإجراءات المدنية بيان شروط حبس المدين المُماطل؛ وهي:

أولا: أن يكون بيد المحكوم له حكم نهائي أو أمر أداء نهائي؛ فلا يكفي أن يكون مع المحكوم له سند تنفيذي آخر؛ كمحضر صلح، أو حكم مُحكمين، أو مُحرر موثق، أو أمر على عريضة. كما يجب أن يكون الحكم أو الأمر نهائيا؛ أي لا يقبل الطعن عليه بالاستئناف. ويكون الحكم كذلك إذا صدر في حدود النصاب الانتهائي لمحكمة أول درجة، أو لانقضاء ميعاد الطعن بالاستئناف، أو الطعن فيه وصدور حكم من محكمة الاستئناف؛ سواء أكان هذا الحكم بعدم قبول الطعن أم بإلغاء حكم

على إخلال بمصالح الدائن، وهو ما يتنافى مع المفهوم الصحيح لدور القضاء في التنفيذ الذي ينبغي أن يُراعي مصالح الدائن قدر رعاية مصالح المدين. (هـ) أن منع الحبس قد يؤدي إلى إخفاء كثير من المدينين لأموالهم دون أن يملك القضاء حيالهم شيئا، وهو ما يلحق الضرر بمصالح الأفراد بدعوى الاعتبارات الإنسانية، ويؤدي إلى إفساد الأخلاق، فلا شيء يُفسدها أكثر من السماح للمُذنب بأن يسخر من ضحيته. (و) ليس هناك ضرر يُحقيق بحرية الأفراد من حبس المدين المُماطل، بل إن صالح الجماعة يقتضي احترام التعهدات وعدم السُخرية بالقانون.

### المبحث الثاني

#### نظام حبس المدين في قانون الإجراءات المدنية الإماراتي

تمهيد وتقسيم: تأثر القانون الإماراتي بأحكام الشريعة الإسلامية التي تُجيز حبس المدين المُماطل<sup>(١)</sup>، وسائر التشريعات العربية التي استمدت قواعد التنفيذ من

١- تنص المادة السابعة من الدستور الإماراتي (١٩٧١) على أن: "الإسلام هو الدين الرسمي للاتحاد، والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع فيه". ووفقا لهذا النص، فإن المشرع الإماراتي يعمل على أن تكون تشريعاته مستمدة من الشريعة الإسلامية.

يجب أن يكون المدين الممتنع عن الوفاء موسرا، أما إذا امتنع عن الوفاء وكان عاجزا فلا يتحقق الشرط، ومن ثم لا يجوز حبسه لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾. فإذا لم تجز المطالبة عند العسر أو العجز فلا يجوز الحبس من باب أولى. وقد بينت المادة ١/٣٢٤ من قانون الإجراءات المدنية أن المدين لا يُعتبر قادرا على الوفاء إذا قامت ملاءته كلية على أموال لا يجوز الحجز عليها أو بيعها<sup>(٤)</sup>.

ومع ذلك فقد أوردت المادة المشار إليها حالة يجوز فيها حبس المدين ولو لم يكن مُقتدرا؛ وهي إذا كانت هناك خشية من هربه من البلاد. وتبرير هذا الحكم يجد سنده في أن هرب المدين إلى خارج الدولة يُقوي احتمال تضييع حق الدائن وعدم استطاعته لاستيفائه، ولذا يجوز طلب

يكون قد خالف القانون، أنظر: تمييز دبي، في الطعن رقم ١١٢ سنة ١٩٨٨، منشور في مجموعة الأحكام، ج ١ سنة ١٩٨٩، رقم ١١، ص ٢٤٤.

٤- فالمشروع حينما حظر الحجز على بعض أموال المدين فإنما صدر في ذلك عن اعتبارات إنسانية، كعدم جواز الحجز على الفراش اللازم للمدين وزوجته وأقاربه، ولا على ما يرتدون من ثياب، أو ما يلزم للمدين لزائلة مهنته التي يتكسب منها، وكذلك ما يلزم لقوت المدين وعائلته لمدة ستة أشهر. وما دام أنه لا يجوز الحجز على مثل هذه الأموال فإنه لذات الاعتبار لا تدخل في ملاءة المدين، فإذا كانت كل أمواله من التي لا يجوز الحجز عليها فلا يُعتبر المدين قادرا على الوفاء بما عليه من ديون، وبالتالي لا يجوز حبسه.

محكمة أول درجة أو بتأييده. ويجد هذا الشرط أساسه في خطورة الأمر بالحبس، هذا علاوة على أن الحكم أو الأمر النهائي ينطوي على تأكيد نهائي للأداء الواجب من المحكوم عليه<sup>(١)</sup>. فهائية الحكم أو الأمر تجعله عنوانا للحقيقة القانونية القاطعة، ومن ثم فلا خطورة من تنفيذه أو إجبار المدين على هذا التنفيذ.

ثانيا: أن يمتنع المحكوم عليه عن الوفاء رغم قدرته<sup>(٢)</sup>؛ ووفقا لهذا الشرط يجب للأمر بالحبس أن يتحقق القاضي من أمرين؛ هما:

- (١) - امتناع المدين عن الوفاء؛ فيجب إثبات امتناع المدين عن الوفاء، وهو يثبت بالمطالبة، ولهذا إذا وفى المدين طواعية أو جبرا فلا يتحقق الشرط، إذ بالوفاء ينقضي حق الدائن وينتفي مبرر الحبس.
- (٢) - قدرة المدين على السداد<sup>(٣)</sup>؛ كما

١- أنظر: فتحي والي، التنفيذ الجبري، رقم ٢٣، ص ٤٤.

٢- راجع: المذكرة الإيضاحية لمشروع قانون الإجراءات أمام المحاكم المدنية، تعليقا على المادة ٣١٩ من المشروع، (م ٣٢٤ من القانون).

٣- من التطبيقات القضائية لاشتراط القدرة لحبس المدين: قضي بأنه من الأصول المقررة في القوانين المُتارئة وأحكام الشريعة الإسلامية أنه إذا ماطل المحكوم عليه في أداء المحكوم به وكان له مال تعين اتخاذ إجراءات التنفيذ عليها، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وكلف المحكوم عليه بسداد جزء من المبلغ المحكوم به مع حبسه في حالة تخلفه عن السداد حال أن تقييد حريته لا يصح وله مال يُمكن التنفيذ عليه فإنه

حبسه رغم عدم قدرته على الوفاء.

عبء إثبات قدرة المدين على الوفاء:

يقع هذا العبء على عاتق الدائن<sup>(١)</sup>.

وتقدير يسار وملاءة المدين من عدمه

هي من المسائل الموضوعية التي تخضع

للقاضي الذي ينظر في طلب الحبس<sup>(٢)</sup>.

حالات إعفاء الدائن من إثبات قدرة

المدين على الوفاء: تضمنت المادة ٢/٣٢٤

من قانون الإجراءات المدنية بعض

الحالات التي افترض فيها المشرع أن

١- وقضت محكمة تمييز دبي؛ في هذا الصدد، بأن الأصل

المقرر في الشريعة الإسلامية أن الإعسار هو الأصل وأن

اليسار عارض، والبيئات شُرعت لإثبات خلاف الأصل،

ومن ثم فإن عبء إثبات اليسار يقع على من يدعيه،

فإذا ادعى المدين الإعسار تعين على الدائن إثبات يساره

حتى يُصار إلى حبسه، ولما كان الطاعن قد تمسك أمام

محكمة الموضوع بدرجيتها بأنه مُعسر، وكان الحكم

المطعون فيه قد أيد القرار الصادر من القاضي المُكلف

بالتنفيذ بحبس الطاعن إذا امتنع عن سداد المبلغ،

وحجب نفسه عن تحقيق يسار الطاعن وقدرته على

دفع المبلغ الذي تقرر حبسه في حالة عدم دفعه خلال

الأجل الذي حدده ذلك القرار فإنه يكون قد خالف

القانون وشابه قصور في السبب. وتطبيقاً لذلك،

أنظر: تمييز دبي، في الطعن رقم ١٩ سنة ١٩٨٩، منشور

في مجموعة الأحكام، ع ١ سنة ١٩٨٩، رقم ٣٣، ص ٢٧١.

٢- وتطبيقاً لذلك، أنظر: تمييز دبي، في الطعن رقم

٤١ سنة ١٩٨٨، منشور في مجموعة الأحكام، ع ١٤ سنة

١٩٨٩، رقم ٨، ص ٢٤٣. وجاء في هذا الحكم أنه إذا كان

استنباط القرائن القضائية واستخلاصها من = =

ظروف الدعوى متروك لتقدير محكمة الموضوع كما

جاء في المادة ٤٣ من قانون البيئات، فإنه لا على محكمة

الاستئناف إن لم تستخلص من حبس المدين طيلة

ثلاث سنوات قرينة على إعساره، إذ تكون قد استعملت

سلطتها التقديرية، ولا رقابة لمحكمة التمييز عليها في

ذلك.

المدين يعتبر مُقتدراً - دون حاجة لإثبات

يساره- ويصدر قاضي التنفيذ أمراً

بحبسه إذا امتنع عن الوفاء، وذلك في أي

حالة من الحالات الآتية:

(أ) إذا قام المدين بتهريب أمواله

أو إخفائها بقصد الإضرار بالدائن،

واستحال على الدائن بسبب ذلك التنفيذ

على تلك الأموال (ب) إذا كان الدين هو

قسط أو أكثر من الأقساط المقررة على

المدين، أو كان المدين ممن كفلوا المدين

الأصلي بالدفع أمام المحكمة أو قاضي

التنفيذ، إلا إذا أثبت المدين حصول وقائع

جديدة بعد تقرير الأقساط عليه أو

بعد إعطائه الكفالة أثرت على ملاءته

وجعلته غير قادر على دفع الأقساط أو

قيمة الكفالة أو أي جزء منها. (ج) إذا كان

المبلغ المحكوم به على المدين نفقة شرعية

مُقررة.

ثالثاً: ألا يقل مقدار الدين عن ألف

درهم؛ فطبقاً للمادة ٨/٣٢٦ من قانون

الإجراءات المدنية يمتنع إصدار الأمر

بحبس المدين إذا كان الدين المُنفذ به

يقل عن ألف درهم ما لم يكن غرامة

مالية أو نفقة مُقررة. ويُفهم من ذلك

أنه يُشترط للأمر بحبس المدين أن يكون

مقدار الدين ألف درهم أو أكثر من ذلك،

ويُقدم طلب الحبس طبقاً لنظام الأوامر على العرائض؛ المنصوص عليه في المادة ١٤٠ من قانون الإجراءات المدنية. وبناء على ذلك يُقدم المحكوم له طلبه على عريضة من نسختين، ومُشتملة على وقائع الطلب وأسانيده، وموطن الطالب ومحل عمله وتعيين موطن مُختار له في الدولة إذا لم يكن له موطن أو محل عمل فيها، ويُرفق بالعريضة المُستندات المؤيدة لها.

ثانياً: اختصاص قاضي التنفيذ بنظر طلب الحبس؛ يختص قاضي التنفيذ؛ وحده، اختصاصاً نوعياً بإصدار الأمر بحبس المدين، وهذا الاختصاص يتعلق بالنظام العام، ولا يجري اتفاق الخصوم على منح هذا الاختصاص لمحكمة أخرى، وإذا حصل هذا الاتفاق فعلى المحكمة أن تقضي بعدم اختصاصها من تلقاء ذاتها. أما الاختصاص المحلي فيكون لقاضي التنفيذ في دائرة المحكمة التي أصدرت الحكم أو الأمر، أو في دائرة المحكمة التي يقع فيها موطن المحكوم عليه أو أمواله.

ثالثاً: سُلة قاضي التنفيذ عند نظر طلب الحبس؛ هي سُلة تقديرية واسعة، فله مُكنة قبول طلب الأمر بالحبس وذلك إذا وجد في المُستندات التي قدمها

ما لم يكن غرامة مالية أو نفقة مُقررة. إذ يجوز الحبس في هاتين الحالتين ولو كان مبلغ الغرامة أو النفقة أقل من ألف درهم. واستثناء هاتين الحالتين يُبرره أن الغرامة هي حق للدولة، والنفقة هي رعاية للطرف المحكوم له بها.

## المطلب الثاني

### إجراءات استصدار الأمر بحبس المدين

تحديد: بينت المادتان ٣٢٤ و ٣٢٥ من قانون الإجراءات المدنية الإجراءات الواجبة لاستصدار الأمر بحبس المدين؛ وذلك على النحو التالي:

أولاً: ضرورة تقديم طلب من الدائن؛ يستند حبس المدين إلى فكرة المُماثلة، وهي تثبت بالمُطالبة. ولهذا؛ يتعين تقديم طلب من المحكوم له بحبس المدين(١)، ويجب أن يشفع طلب الحبس بصورة من الحكم أو أمر الأداء. ولا يجوز لقاضي التنفيذ أن يصدر أمراً بالحبس إلا بناء على هذا الطلب، وإذا أصدر مثل هذا الأمر من تلقاء نفسه؛ ودون طلب من الدائن، فإنه يكون باطلاً<sup>(٢)</sup>.

١- وهذا يُستفاد من نص المادة ٣٢٤ إجراءات مدنية.

٢- أنظر: أ. د. علي الحديدي، التنفيذ الجبري في دولة الإمارات العربية المتحدة، سنة ٢٠٠٠، ص ١٦.

المحكوم له ما يكفي لتكوين عقيدته، وتأكد من توافر باقي شروط استصدار الأمر بالحبس<sup>(١)</sup>. ويصدر الأمر بالحبس في غيبة المدين، ودون علمه، حتى يتحقق الهدف من الأمر وهو مفاجأته لكي لا يهرب خارج الدولة. أما إذا كانت المستندات المؤيدة للطلب غير كافية فللقاضي قبل إصداره أمر الحبس أن يجري تحقيقا مُختصرا، (م ١/٣٢٥ إجراءات مدنية)، لكي يستكمل به قناعته. وفي هذه الحالة تتحقق المواجهة بحضور المدين أو تمكينه من ذلك.

وفي حالة ما إذا كان المدين شخصا اعتباريا خاصا، فإن الأمر بالحبس يصدر على من يكون الامتناع عن التنفيذ راجعا إليه شخصا، (م ٣٢٧ إجراءات مدنية). ولا يُطبق هذا الحكم؛ بطبيعة الحال، على الأشخاص الاعتبارية العامة؛ كالدولة والهيئات والمؤسسات العامة، وذلك لأنها أشخاص اعتبارية عامة وليست خاصة، هذا فضلا عن أنها جهات حكومية ولا يتصور امتناعها عن الوفاء إلا لأسباب

١- وتطبيقا لذلك، نَظر: تمييز دُبي في الطعن رقم ٤١ لسنة ١٩٨٨، القاعدة رقم ٢١، في العدد ١ لسنة ١٩٨٩، ص ٤٧٢، طعن حقوق. وجاء في هذا الحكم أنه لا تترتب على محكمة الموضوع، بما لها من سلطة في تقييم الأدلة، إن هي لم تعتبر مرض المدين سببا لعدم حبسه، إذ من الممكن علاجه داخل السجن أو نقله إلى المستشفى إذا اقتضى الأمر ذلك.

قانونية تتعلق بقواعد تنفيذ الميزانية أو اعتماد جهات الصرف المالية.

وبدلا من الأمر بالحبس يجوز للقاضي أن يمنح المدين مهلة للوفاء لا تتجاوز ستة أشهر، أو تقسيط المبلغ المنفذ من أجله على أقساط مناسبة بضمانات أو تدابير احتياطية يُقدرها القاضي، إذا كان يخشى هروب المدين من البلاد، (م ٢/٣٢٥ إجراءات مدنية).

ويصدر القاضي أمره - سواء بالقبول أو بالرفض- كتابة على إحدى نُسختي العريضة في اليوم التالي لتقديمها على الأكثر. ولا يلزم ذكر الأسباب التي بُني عليها الأمر إلا إذا كان مُخالفا لأمر سبق صدوره فعندئذ يجب ذكر الأسباب التي اقتضت إصدار الأمر الجديد وإلا كان باطلا، ويُسجل هذا الأمر في محضر خاص أو في محضر الجلسة.

رابعا: مُدة حبس المدين: قيد المُشرع سلطة القاضي بشأن هذه المُدة، فنص على أنه عندما يأمر قاضي التنفيذ بحبس المدين فيجب ألا تزيد مُدة الحبس على شهر، ويجوز تجديدها مُدد أخرى<sup>(٢)</sup>.

٢- وتطبيقا لذلك: قُضي بأن نصوص المواد ٣٢٤، ٢٢٢ من قانون الإجراءات المدنية تدل مجتمعة على أن كل أمر من الأوامر المتعاقبة التي يصدرها قاضي التنفيذ بتجديد حبس المدين بسبب استمرار امتناعه عن تنفيذ حكم نهائي أو أمر أداء نهائي، يُعد قرارا جديدا

الاتصال مع الخارج ليتمكن من تدبير أموره للوفاء بالدين أو إجراء تسوية مع الدائنين، (م ٥/٣٢٤ إجراءات مدنية).

وحبس المدين لا يُعد تنفيذا جبريا للمدين، وإنما مجرد وسيلة لإكراه المدين على الوفاء. ولهذا؛ فإن تنفيذ الحبس لا يُبرئ ذمة المدين من الحق الذي تقرر لاقتضائه، ولا يمنع الدائن من التنفيذ الجبري على أموال المدين بالطرق المقررة قانونا، (م ٦/٣٢٤ إجراءات مدنية). كما يُخلى سبيل المدين بعد انتهاء مدة الحبس المحكوم بها سواء أوفى بالدين أو لم يوف<sup>(١)</sup>.

### المبحث الثالث

## نظام حبس المدين في الميثاق العربي لحقوق الإنسان

تمهيد وتقسيم: في ٢٣ مايو ٢٠٠٤ صادق مؤتمر القمة العربي المنعقد بتونس على الميثاق العربي لحقوق الإنسان<sup>(٢)</sup>، ومن ثم، تم عرض الميثاق على الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية للتوقيع

١- وباعتبار الأمر بالحبس أمرا على عريضة فإنه يُنفذ بكتاب يصدره قاضي التنفيذ إلى الجهة المعنية وتُحفظ العريضة في ملف الدعوى. ويسقط الأمر الصادر على العريضة إذا لم يُقدم للتنفيذ خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره ولا يمنع هذا السقوط من استصدار أمر جديد.

٢- ق ق ٢٧٠ د.ع (١٦) - ٥/٢٣/٢٠٠٤.

وإذا كانت للمدين إقامة مُستقرة فلا يجوز أن تتجاوز مُدد الحبس ستة أشهر مُتتالية، ويجوز الأمر بتجديد حبسه بعد انقضاء تسعين يوما على إخلاء سبيله إذا ظل مُمتنعا عن التنفيذ رغم قُدرته على الوفاء، وذلك بشرط ألا يتعدى مجموع مُدد حبس المدين ستة وثلاثين شهرا مهما تعدد الدين أو الدائنون. كما أوجب المُشرع على قاضي التنفيذ سماع أقوال المدين كلما أمر بتجديد حبسه أو إذا طلب المدين ذلك، (م ٤، ٣/٣٢٤ إجراءات مدنية).

خامسا: تنفيذ الأمر بالحبس وأثره: مُراعاة لظروف المدين وحرصا على مصلحته نص المُشرع على أن يُحبس في السجن بمعزل عن الموقوفين أو المحكوم عليهم في القضايا الجزائية وتُهيئ له إدارة السجن الوسائل المُتوفرة من أجل

باستمرار حبسه، إذ يلتزم القاضي قبل إصداره بسماع أقوال المدين المحبوس والتحقق من توافر الشروط اللازم توافرها للأمر باستمرار الحبس وانتفاء المانع من إصداره، إذ يحق للمدين إبداء ما قد يعن له من دفاع في كل مره عند عرض الأمر على القاضي للنظر في تجديد حبسه، وهو دفاع قد يكون جوهريا وله أثر في تقدير القاضي قبل إصداره الأمر الجديد باستمرار الحبس، وهو غير مُقيد في ذلك بما سبق صدوره من أوامر بالحبس، وبالتالي فلا يبدأ ميعاد سريان استئناف الأمر الجديد باستمرار الحبس إلا من تاريخ صدوره إذا كان حضوريا أو من يوم إعلانه للمدين إذا صدر في غيبته، أنظر: تمييز دبي ٣/٤/٢٠٠٥، مجموعة الأحكام، ع ١٦، سنة ٢٠٠٥، رقم ١١٧، ص ٧٣٠.

والتصديق<sup>(١)</sup>. ونص الميثاق العربي لحقوق الإنسان على أن يدخل «حيز النفاذ بعد شهرين من تاريخ إيداع وثيقة التصديق السابعة لدي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية»<sup>(٢)</sup>.

وفي ١٥ يناير ٢٠٠٨، أودعت دولة الإمارات العربية المتحدة تصديقها لدى الأمانة العامة، ليصبح بذلك عدد التصديقات سبعة. ومن ثم، دخل الميثاق العربي حيز النفاذ في ١٦ مارس ٢٠٠٨. والدول الأطراف بالميثاق هي: الأردن، الجزائر، البحرين، ليبيا، فلسطين، سوريا، الإمارات، اليمن، قطر، السعودية، لبنان، السودان، الكويت، والعراق<sup>(٣)</sup>.

وقد نص الميثاق العربي لحقوق الإنسان على عدم جواز حبس المدين المعسر؛ وهو ما نوضحه في المطلب الأول. ثم نعرض في المطلب الثاني لالتزام الإمارات بنظام حبس المدين المنصوص عليه في الميثاق العربي.

## المطلب الأول

### عدم جواز حبس المدين المعسر

نصت المادة ١٨ من الميثاق العربي لحقوق الإنسان على أنه: «لا يجوز حبس شخص ثَبَّتَ قضائياً إيساره عن الوفاء بدين ناتج عن التزام تعاقدى». ووفقاً لهذا النص، فإنه يتعين على الدولة الطرف ضمان عدم حبس المدين الذي يثبت إيساره قضائياً. وبمفهوم المخالفة، فإن المدين الموسر (غير المعسر) يجوز حبسه لإجباره على الوفاء بالدين.

التزام الدول الأطراف؛ وفقاً للمادة ١٨، تلتزم كافة السلطات في الدول الأطراف؛ بما في ذلك السلطة القضائية، بضمان عدم حبس المدين المعسر. وعلى هذه السلطات أن تتخذ الوسائل والإجراءات الداخلية اللازمة لذلك، مع ملاحظة أنه أياً كانت وسائل التنفيذ المختارة، فإنها يجب أن تكون كافية وفعالة لإعمال حق المدين المعسر في ألا يُحبس، وأن تتضمن توفير سبيل فعّال للتظلم بالنسبة للمدين المعسر الذي انتهك حقه في ألا يُحبس لعدم وفائه بدين ناتج عن التزام تعاقدى.

الرقابة على احترام حق المدين المعسر في ألا يحبس؛ تخضع الدولة الأطراف

١- المادة ٤٩ (١) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

٢- المادة ٢/٤٩ من الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

٣- وقعت الدول التالية: تونس (٢٠٠٤/٦/١٥)، مصر (٢٠٠٤/٩/٥)، المغرب (٢٠٠٤/١٢/٢٧)، وهذه الدول التي وقّعت، ولم تصدق بعد، عبرت عن عزمها على أن تُصبح في المستقبل طرفاً في الميثاق، وفي غضون ذلك تكون مُلزَمة بالامتناع عن الأعمال التي قد تتنافى مع الهدف من الميثاق.

طرف إلى ضرورة اتخاذ إجراءات لضمان عدم حبس المدين المعسر.

عدم جواز التحلل من المادة ١٨: يُجيز الميثاق العربي لحقوق الإنسان للدول الأطراف في حالات الطوارئ أن تتحلل من تنفيذ بعض المواد<sup>(٣)</sup>. غير أن هذا الحكم لا يشمل المادة ١٨؛ أي أنه لا يجوز مخالفة المادة ١٨ ( أي حبس المدين المعسر ) في حالة الطوارئ<sup>(٤)</sup>. كذلك لا يجوز تعليق الضمانات القضائية اللازمة لحماية هذا

٣- قد تواجه الدولة خطراً جسيماً يهدد وجودها أو أمنها؛ هذا الخطر قد يكون خارجياً كغزو خارجي أو شن حرب، وقد يكون داخلياً يتمثل في أزمة عصبية أو نزاع مسلح داخلي أو غير ذلك. وفي مواجهة هذه الظروف الاستثنائية، قد تضطر الدولة - دفاعاً عن حقها في البقاء- إلى إعلان حالة الطوارئ واتخاذ إجراءات وتدابير تحد من حقوق الأفراد وحررياتهم. راجع: د. الشافعي محمد بشير، قانون حقوق الإنسان، مصادره وتطبيقاته الوطنية والدولية، منشأة المعارف، الإسكندرية، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٤، ص ٢٦٢ - ٢٧١.

٤- تنص المادة الرابعة من الميثاق العربي لحقوق الإنسان على أنه: «١- في حالات الطوارئ الاستثنائية التي تهدد حياة الأمة، والمعلن قيامها رسمياً، يجوز للدول الأطراف في هذا الميثاق أن تتخذ، في أضيق الحدود التي يتطلبها الوضع، تدابير لا تنقيد فيها بالالتزامات المترتبة عليها بمقتضى هذا الميثاق، بشرط ألا تنتافي هذه التدابير مع الالتزامات الأخرى المترتبة عليها بمقتضى القانون الدولي، وألا تنطوي على تمييز يكون سببه الوحيد هو العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الأصل الاجتماعي. ٢- لا يجوز في حالات الطوارئ الاستثنائية مخالفة أحكام المواد الآتية، المادة ٥ والمادة ٨ والمادة ٩ والمادة ١٠ والمادة ١٣ والمادة ١٤ فقرة ٦، والمادة ١٥ والمادة ١٨ والمادة ١٩ والمادة ٢٠ والمادة ٢٢ والمادة ٢٧ والمادة ٢٨ والمادة ٢٩ والمادة ٣٠، كما لا يجوز تعليق الضمانات القضائية اللازمة لحماية تلك الحقوق».

في الميثاق العربي إلى رقابة لجنة حقوق الإنسان العربية<sup>(١)</sup> التي تقوم برصد ومتابعة حالة حقوق الإنسان في الدول الأطراف والوقوف على مدى التزامها بتطبيق حقوق الإنسان وفقاً لمواد الميثاق، ومدى اتخاذها التدابير والإجراءات اللازمة لتطبيق تلك الحقوق.

وتلتزم الدول الأطراف بتقديم تقارير دورية للجنة<sup>(٢)</sup>. وتنظر اللجنة في هذه التقارير لمعرفة الخطوات والتدابير التي اتخذتها هذه الدول لإعمال الحقوق والحرريات المنصوص عليها في الميثاق. وعلى ذلك، فإن لجنة حقوق الإنسان العربية يمكن أن تسترعى انتباه دولة

١- تتكوّن اللجنة من سبعة أعضاء تنتخبهم الدول الأطراف في الميثاق العربي بالاقتراع السري. ويُشترط في أعضاء اللجنة: أن يكونوا من مواطني الدول الأطراف، مع ملاحظة أنه لا يجوز أن تضم اللجنة أكثر من شخص واحد من مواطني دولة طرف. وأن يكونوا من ذوي الخبرة والكفاءة العالية في مجال عمل اللجنة؛ أي يكونوا ذوي خبرة في مجال حقوق الإنسان. وهذا الشرط يتضمن - ضمناً- أن يكونوا من ذوي الأخلاق السامية. وتتعهد الدول الأطراف بأن تضمن لأعضاء اللجنة الحصانة اللازمة والضرورية لحمايتهم ضد أي شكل من أشكال المضايقات أو الضغوط المعنوية أو المادية أو تتبعات قضائية بسبب مواقفهم أو تصريحاتهم في إطار قيامهم بواجبهم أعضاء في اللجنة. وقد أدرجت ثلاثة انتخابات، في جميعها تم اختيار مواطن الإمارات رئيساً للجنة.

٢- تلتزم الدولة الطرف بتقديم التقرير الأول إلى اللجنة خلال سنة من تاريخ دخول الميثاق حيز التنفيذ بالنسبة لها، ثم تقرير دوري كل ثلاثة أعوام.

الحق (حق المدّين المعسر في ألا يُحبس)؛ أي أنه لا يجوز تعليق الحق، وكذلك لا يجوز تعليق الضمانات القضائية التي تهدف إلى صيانة هذا الحق ودعمه<sup>(١)</sup>.

صفوة القول، أنه يتعين على الدول الأطراف أن تضمن أن يكون نظامها القانوني متوافقاً و متمشياً مع الحقوق والالتزامات المنصوص عليها في الميثاق العربي لحقوق الإنسان<sup>(٢)</sup>؛ والتي من بينها عدم جواز حبس المدّين المعسر.

### المطلب الثاني

#### التزام الإمارات بنظام حبس

#### المدّين في الميثاق العربي

تنص المادة ٤٧ من دستور دولة الإمارات على أنه: « يتولى المجلس الأعلى للاتحاد الأمور التالية: ١- ٢ ... ٣ ... ٤- التصديق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية، ويتم هذا التصديق بمرسوم. ٥- ٦ ... ٧ ... ٨ ... » ومقتضى ذلك أنه يُتطلب لسيّران المعاهدات داخل

الإمارات؛ ومن ثم أمام القضاء، تصديق المجلس الأعلى للاتحاد، وهذا التصديق يأخذ شكل مرسوم اتحادي. ويجب نشر مرسوم التصديق على المعاهدة في الجريدة الرسمية. (هل من المناسب الإشارة إلى المادة ٤٨ من الدستور في الهامش؛ وتعلق بأغلبية التصويت...).

تصديق الإمارات على الميثاق العربي؛ في ٢٩ نوفمبر ٢٠٠٧، صدّقت الإمارات على الميثاق العربي لحقوق الإنسان بموجب المرسوم الاتحادي رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٧(٣). وتجدر الإشارة إلى أن الإمارات لم تتحفظ على أي من نصوص الميثاق<sup>(٤)</sup>، ومن ثم تسرى كافة نصوص الميثاق في الدولة، ويعتبر الميثاق العربي سارياً في

٣- مرسوم اتحادي رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٧م، (صدر بتاريخ ١٩ ذو القعدة ١٤٢٨هـ الموافق ٢٩ نوفمبر ٢٠٠٧م). ويتضمن المرسوم مادتين؛ تنص الأولى منهما على أنه: « صودق على الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي تم إقراره في قمة تونس بموجب قرار جامعة الدول العربية رقم (٢٧٠) بتاريخ ٢٣/٥/٢٠٠٤ ». وتنص الثانية على أنه: «على وزير الخارجية تنفيذ هذا المرسوم، وينشر في الجريدة الرسمية ».

٤- يُجيز الميثاق العربي لحقوق الإنسان التحفظ على أي من مواد (١/٥٣ م)، وكانت العراق قد تحفظت على بعض مواد الميثاق في ١٨ يناير ٢٠٠٤، غير أنها عادت ورفعت تحفظها بتاريخ ١٩ نوفمبر ٢٠١٠. ويُقصد بالتحفظ إعلان أو تصريح انفرادي، أيًا كانت تسميته، تصدره إحدى الدول الأطراف في المعاهدة عند التوقيع أو عند قبول الالتزام بالمعاهدة. وتهدف به الدولة الطرف استبعاد أو تعديل الأثر القانوني لنصوص معينة في المعاهدة من حيث تطبيقها على هذه الدولة.

١- ومن أمثلة الضمانات: الحق في الانتصاف؛ فلا يجوز لدولة طرف أن تتحلل من التزامها بتوفير سبيل فعّال للتظلم في حالة انتهاك حق المدّين المعسر في ألا يُحبس.

٢- تنص المادة ٢٧ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات (١٩٦٩) على أنه: « لا يجوز لطرف في معاهدة أن يتمسك بقانونه الداخلي كسبب لعدم تنفيذ هذه المعاهدة ».

الإمارات بدءاً من ١٦ مارس ٢٠٠٨<sup>(١)</sup>.

ويُعد الميثاق العربي لحقوق الإنسان الاتفاقية الشاملة لجامعة الدول العربية في مجال حقوق الإنسان. وبموجب تصديق الإمارات على الميثاق<sup>(٢)</sup>، فإنها تلتزم بتنفيذ أحكامه، وإعمال الحقوق الواردة فيه؛ وذلك وفقاً لما جاء في الميثاق نفسه من أن «تتعهد الدول الأطراف بأن تتخذ طبقاً لإجراءاتها الدستورية ولأحكام هذا الميثاق ما يكون ضرورياً لهذا الإعمال من تدابير تشريعية أو غير تشريعية»<sup>(٣)</sup>.

**القيمة القانونية للميثاق العربي في النظام القانوني الإماراتي؛ في إطار**

١- وفقاً للمادة ١١١ من الدستور الإماراتي فإنه يجب أن: «تُنشر القوانين في الجريدة الرسمية للاتحاد خلال أسبوعين على الأكثر من تاريخ توقيعها وإصدارها من قبل رئيس الاتحاد، بعد تصديق المجلس الأعلى عليها ويعمل بها بعد شهر من تاريخ نشرها في الجريدة المذكورة، ما لم يُنص على تاريخ آخر في القانون ذاته». أي أنه لا بد من مرور شهر على النشر قبل العمل بالمرسوم المتضمن نصوص الميثاق العربي. في الوقت نفسه، تنص المادة ٤٩ (٣) على أن: «يصبح هذا الميثاق نافذاً بالنسبة لكل دولة- بعد دخوله حيز النفاذ- بعد شهرين من تاريخ إيداع وثيقة تصديقها أو انضمامها لدي الأمانة العامة».

٢- وفقاً لاتفاقية فيينا لقانون المعاهدات ( م ١/٢ ب ) «التصديق»، «القبول»، «الموافقة»، «الانضمام» تعنى في كل حالة الإجراء الدولي المسمى بهذا الاسم والذي تُثبت الدولة بمقتضاه على المستوى الدولي ارتضاءها للالتزام بالمعاهدة.

٣- المادة ٤٤ من الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

النظام القانوني الإماراتي، يعتبر الميثاق العربي لحقوق الإنسان اتفاقية (معاهدة) دولية<sup>(٤)</sup>. ومن ثم، يتمتع الميثاق بنفس القيمة القانونية التي تتمتع بها الاتفاقيات الدولية في دولة الإمارات؛ أي تكون للميثاق قوة القانون؛ وفقاً لما جاء في المادة ١٩ من قرار مجلس الوزراء باللائحة الداخلية لمجلس وزراء الإمارات العربية المتحدة (١٩٧٢) التي تنص على أن «يكون إبرام المعاهدات والاتفاقيات الدولية بمرسوم وتكون لها قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها في الجريدة الرسمية. ويبلغ مرسوم إبرام المعاهدة مشفوعاً بنصها وما يناسب من بيان إلى المجلس الوطني الاتحادي بكتاب يوجهه رئيس مجلس الوزراء إلى رئيس المجلس الوطني الاتحادي. يجب استصدار قانون لنفاذ معاهدات الصلح والتحالف

٤- استخدم الدستور الإماراتي تعبير «المعاهدات والاتفاقيات الدولية»، ليشمل كافة الاتفاقات الدولية أياً كانت التسمية التي تُطلق عليها. فلا يهتم الاسم الذي يُطلق على المعاهدة؛ فقد يُطلق عليها أسماء أخرى؛ مثل: الاتفاقية، الاتفاق، البرتوكول، النظام، الميثاق، الدستور، القانون الموحد. وقد أشارت إلى ذلك المحكمة الاتحادية العليا؛ فنكرت: «من المقرر في قضاء هذه المحكمة، أن الدولة متى أصبحت طرفاً في أي اتفاق دولي أياً كان نوعه أو اسمه أو موضوعه، فإنها ملزمة بأن تعمل به وتطبقه في المجال الذي يُنظمه وينطبق عليه»، أنظر: اتحادية عليا في ٢٠٠٣/٦/١١ (مدنى)، في الطعن رقم ٨٠٠ لسنة ٢٢ ق، و ٩٥ لسنة ٢٣ ق.

والمعاهدات المتعلقة بأراضي الدولة أو بحقوق المواطنين العامة أو الخاصة ومعاهدات التجارة والملاحة والإقامة والمعاهدات التي تُحمّل خزانة الاتحاد نفقات غير واردة في الميزانية أو تلك التي تتضمن تعديلاً لقوانين الاتحاد<sup>(١)</sup>. وهو الأمر الذي أكدّه القضاء الإماراتي؛ فذكرت المحكمة الاتحادية العليا أنه: «من المقرر- في قضاء هذه المحكمة- أن الدولة متى أصبحت طرفاً في أي اتفاق دولي فإنها تكون مُلزّمة بأن تعمل به وتُطبقه في المجال الذي يُنظّمه وينطبق عليه وذلك باعتباره تشريعاً وطنياً والتزاماً دولياً»<sup>(٢)</sup>.

كذلك أكدت محكمة تمييز دبي على أنه: «من المقرر كذلك أن الاتفاقيات الدولية التي أصبحت تشريعاً نافذاً المفعول في دولة الإمارات العربية المتحدة بالتصديق عليها تُعدّ قانوناً داخلياً واجب التطبيق في الدول، ويلتزم القاضى الوطنى بإعمال أحكامها على ما يعرض عليه من منازعات ولو لم يقدم الخصوم نسخة من نصوص الاتفاقية المتعلقة بالنزاع المطروح عليه إذ هو المنوط به إعمال أحكام

١- صدرت اللائحة الداخلية لمجلس وزراء الامارات العربية المتحدة في قصر الرئاسة بأبو ظبي بتاريخ ٣٠ ذو القعدة ١٣٩١ هجرية، الموافق ١٦ يناير ١٩٧٢ ميلادية.  
٢- أنظر: اتحادية عليا في ٢١/١/٢٠٠٨، في الطعن رقم ١٢١ لسنة ٢٦ ق، طعن مدنى.

القوانين النافذة في الدولة»<sup>(٣)</sup>.

وبناء على ما سبق، فإن الميثاق العربي لحقوق الإنسان هو اتفاقية دولية صدقت عليها دولة الإمارات وصدرت بمرسوم اتحادى ومن ثم أصبح له قوة القانون<sup>(٤)</sup>؛

٣- أنظر: تمييز دبي في ٢٢/١٢/٢٠٠٩، في الطعن رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٩، طعن أحوال شخصية.

٤- تجدر ملاحظ أن هناك عددا من النصوص تُقرر تقدم المعاهدة على القانون؛ من ذلك: المادة ٢٢ من قانون المعاملات المدنية (١٩٨٥/٥) التي تنص على أنه: «لا تسري أحكام المواد السابقة إذا وجد نص في قانون خاص أو في معاهدة دولية نافذة في البلاد يتعارض معها». والمادة ٢٣٨ من قانون الإجراءات المدنية (١٩٩٢/١١) التي تنص على أنه: «لا تخل القواعد المنصوص عليها في المواد السابقة بأحكام المعاهدات بين الدولة وبين غيرها من الدول في هذا الشأن». والمادة ١٨ من قانون العقوبات الاتحادى (١٩٨٧/٣) التي تنص على أنه: «مع عدم الإخلال بالاتفاقيات والمعاهدات التي تكون الدولة طرفاً فيها، لا تسري أحكام هذا القانون على الجرائم التي ترتكب على ظهر السفن الأجنبية في إحدى موانئ الدولة أو في بحرهما الإقليمي إلا في إحدى الحالات الآتية...». والمادة ٢ من القانون الاتحادي رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٦ في شأن التعاون القضائي الدولي في المسائل الجنائية التي تنص على أنه: «مع عدم الإخلال بأحكام الاتفاقيات الدولية التي تكون الدولة طرفاً فيها وبشرط المعاملة بالمثل تتبادل الجهات القضائية في الدولة مع الجهات القضائية الأجنبية التعاون القضائي في المسائل الجنائية لأحكام هذا القانون». وتواجه هذه النصوص حالات محددة؛ وهي: تنازع القوانين، وتنفيذ الأحكام والأوامر والسندات الأجنبية، وسريان قانون العقوبات على الجرائم المرتكبة على ظهر السفن الأجنبية في إحدى موانئ الدولة أو في بحرهما الإقليمي، والتعاون القضائي الدولي في المسائل الجنائية. ومن ثم، فهذه النصوص لا تضع قاعدة عامة للترتيب، ولا يستنتج منها سمو المعاهدة الدولية - بصفة عامة- على القانون في إطار النظام القانونى لدولة الإمارات.

## المبحث الرابع

مدى توافق نظام حبس المدين فى

قانون الإجراءات المدنية

مع نظام حبس المدين فى الميثاق

العربى لحقوق الإنسان

تقسيم: يتمشى نظام حبس المدين فى الميثاق العربى لحقوق الإنسان مع نظيره فى قانون الإجراءات المدنية، وذلك على الرغم من وجود بعض التباين بينهما. ويقتضى توضيح هذا الأمر، أن نعرض لأوجه الاتفاق (المطلب الأول)، ثم نبين كيفية التوفيق بين أوجه التباين (المطلب الثانى).

### المطلب الأول

#### أوجه الاتفاق

ورد النص على عدم جواز حبس المدين المعسر فى الميثاق العربى لحقوق الإنسان كقاعدة عامة دون الخوض فى كيفية تنفيذها، وهو ما يتفق مع طبيعة اتفاقيات حقوق الإنسان التى تهتم فى المقام الرئيس بتقرير الحقوق والحريات، تاركة كيفية إعمالها وتنفيذها لكل دولة حسب ظروفها ونظامها القانونى. والأمر مختلف فى قانون الإجراءات المدنية الذى أفرد أحد فصوله لبيان الأحكام المختلفة

أى أنه قانون واجب التطبيق فى دولة الإمارات. وينصرف مفهوم القانون إلى معناه العادى وهو القانون الاتحادى. أى يكون الميثاق العربى لحقوق الإنسان فى مرتبة أدنى من الدستور، ومساوية للقوانين الاتحادية، وأعلى من اللوائح والقوانين المحلية.

وإذا كان الميثاق العربى لحقوق الإنسان فى مرتبة مساوية لقيمة القانون الاتحادي، فإنه، من ثم، تحكم علاقته بغيره من القوانين الاتحادية قاعدة أن اللاحق ينسخ المتقدم (أو القانون اللاحق يلغى القانون السابق) الواردة فى المادة ١/٤ من قانون المعاملات المدنية التى تنص على أنه: «لا يجوز إلغاء نص تشريعى أو وقف العمل به إلا بنص تشريعى لاحق يقضى صراحة بذلك أو يشتمل على حكم يتعارض مع حكم التشريع السابق أو يُنظم من جديد الموضوع الذى سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع»<sup>(١)</sup>. ولهذا يثور التساؤل حول مدى توافق نظام حبس المدين فى قانون الإجراءات المدنية مع ذات النظام فى الميثاق العربى لحقوق الإنسان؛ وهو ما نعرض له فى المبحث التالى.

١- يجب ملاحظة أن الإلغاء لا يطول القانون السابق كله، وإنما فقط مواد القانون المتعارضة مع المعاهدة اللاحقة. ولم يُعرض على القضاء الإماراتى حتى الآن حالة تعارض بين قانون سابق ومعاهدة لاحقة.

لشروط وإجراءات حبس المدين. وعلى الرغم من هذا التباين في تناول، فإن نظام حبس المدين في الميثاق العربي لحقوق الإنسان يتفق مع نظيره في قانون الإجراءات المدنية من حيث الآتي:

- عدم جواز حبس المدين المعسر،

- ضرورة توافر سبيل للتظلم من قرار الحبس،

- الحد من حالات حبس المدين.

أولاً: عدم جواز حبس المدين المعسر: تتفق المادة ١٨ من الميثاق العربي لحقوق الإنسان مع المادة ١/٣٢٤ في قانون الإجراءات المدنية والتي تنص على أنه «لقاضي التنفيذ أن يصدر أمراً ببناء على طلب يقدم من المحكوم له، بحبس المدين إذا امتنع عن تنفيذ حكم نهائي أو أمر أداء نهائي رغم ثبوت قدرته على الوفاء أو خشية هربه من البلاد، ولا يعتبر المدين مقتدرًا على الوفاء إذا قامت ملاءته كلية على أموال لا يجوز الحجز عليها أو بيعها.» فوفقاً لهاتين المادتين، لا يجوز حبس المدين في حالة إعساره.

ثانياً: ضرورة توافر سبيل للتظلم من قرار الحبس: تنص المادة ٢٣ من الميثاق العربي لحقوق الإنسان على أن: «تتعهد كل دولة طرف في هذا الميثاق بأن تكفل توفير سبيل

فعال للتظلم لأي شخص انتهكت حقوقه أو حرياته المنصوص عليها في هذا الميثاق حتى لو صدر هذا الانتهاك من أشخاص يتصرفون بصفتهم الرسمية». ووفقاً لهذا النص، فإنه يتعين توفير طريق فعال للتظلم بالنسبة للمدين المعسر بمقتضاه يستطيع أن يتظلم من قرار حبسه. ويتفق مع هذه المادة، ما جاء في المادة ٣/٣٢٥ من قانون الإجراءات المدنية والتي تسمح بالتظلم من أمر الحبس؛ «ويكون التظلم بالإجراءات المقررة للتظلم من الأوامر على العرائض»<sup>(١)</sup>.

ثالثاً: الحد من حالات حبس المدين: يعد نظام حبس المدين وسيلة لإجبار المدين الموسر على دفع ديونه، ومن ثم فهو ليس عقوبة<sup>(٢)</sup>. ونظراً لأن الحبس هو تقييد

١- ووفقاً لهذه الإجراءات، للطالب إذا صدر الأمر برفض طلبه ولمن صدر عليه الأمر الحق في التظلم إلى قاضي التنفيذ الذي أصدره إلا إذا نص القانون على خلاف ذلك، (م ١/١٤١ إجراءات مدنية). كما يجب أن يكون التظلم مُسبباً، (م ٢/١٤١ إجراءات مدنية). ويُحكم في التظلم بتأييد الأمر أو بتعديله أو بإلغائه ويكون هذا الحكم قابلاً للطعن بطرق الطعن العادية، (م ٤/١٤١ إجراءات مدنية). والتظلم من الأمر لا يوقف تنفيذه، (م ١/١٤٢ إجراءات مدنية). ومع ذلك يجوز لقاضي التنفيذ الذي أصدر الأمر بالحبس أن يأمر بوقف التنفيذ مؤقتاً وفقاً لأحكام المادة ٢٣٤، (م ٢/١٤٢ إجراءات مدنية).

٢- تجدر ملاحظة أن الحبس كوسيلة لإجبار المدين على التنفيذ في المسائل المدنية يتفق مع الحبس كعقوبة في المسائل الجنائية في أن كلا منهما يؤدي إلى سلب الحرية، إلا أنهما يختلفان من حيث السبب والغاية.

- لأى سبب.
- ٣- إذا كان زوجاً للدائن أو من أصوله، ما لم يكن الدين نفقة مقررة.
- ٤- إذا قدم كفالة مصرفية أو كفيلاً مقتدرًا يقبله قاضي التنفيذ، للوفاء بالدين في المواعيد المحددة أو باح بأموال له في الدولة يجوز التنفيذ عليها وتكفي للوفاء بالدين.
- ٥- إذا كان المدين امرأة حامل فلقاضي التنفيذ أن يؤجل حبسها إلى ما بعد مضي سنة من وضع الحمل لرعاية الرضيع.
- ٦- إذا ثبت ببينة طبية أن المدين مريض مرضاً مزمناً لا يرجى شفاؤه لا يتحمل معه السجن.
- ٧- إذا ثبت ببينة طبية أن المدين مريض مرضاً مؤقتاً لا يتحمل معه السجن فلقاضي التنفيذ أن يقرر تأجيل حبسه لحين شفاؤه.
- ٨- إذا كان الدين المنفذ به يقل عن ألف درهم ما لم يكن غرامة مالية أو نفقة مقررة.
- كذلك نصت المادة ٣٢٨ من قانون الإجراءات المدنية على أنه: «يأمر قاضي التنفيذ بسقوط الأمر الصادر بحبس

من حرية الإنسان، ومن ثم، فمن المرغوب فيه الحد من حالاته. وفي هذا السياق، تنص المادة ١٢ من الميثاق العربي لحقوق الإنسان على أن: «١- لكل شخص الحق في الحرية وفي الأمان على شخصه، ولا يجوز توقيفه أو تفتيشه أو اعتقاله تعسفاً وبغير سند قانوني. ٢- لا يجوز حرمان أي شخص من حريته إلا للأسباب والأحوال التي ينص عليها القانون سلفاً وطبقاً للإجراء المقرر فيه». ويتمشى مع ذلك، ما أورده المادة ٣٢٦ من قانون الإجراءات المدنية من حالات عديدة يمتنع فيها إصدار أمر بحبس المدين؛ وهذه الحالات هي:

- ١- إذا لم يبلغ الثامنة عشرة أو تجاوز السبعين من عمره
- ٢- إذا كان له ولد لم يبلغ الخامسة عشرة وكان زوجه متوفي أو محبوساً

فالحبس في المسائل المدنية سببه امتناع المدين عن الوفاء بالالتزام، والغاية منه إجباره على الوفاء. أما الحبس الجنائي فسببه الجريمة، وغايته ردع الجاني ووقاية المجتمع من خطره، أنظر: أدور عيد، طرق التنفيذ ومشكلاته، بيروت ١٩٦١، رقم ٩، ص ٢٣، مشار إليه في مؤلف: عزمي عبد الفتاح، قواعد التنفيذ، هامش ٦٤، ص ١٦- وحول طبيعة الحبس؛ في الفقه الفرنسي، أنظر:

Jean VINCENT et Jacques PRÉVAULT: Voies d'exécution et procédure de distribution 18eme éd. 1995, n. 23, p. 20- Marc DONNIER: Voies d'exécution et procédure de distribution, 1987, n. 36, p. 17 et s.

المدين في الأحوال الآتية:-

١- إذا وافق الدائن كتابة على اسقاط الأمر.

٢- إذا انقضى- لأي سبب من الأسباب- التزم المدين الذي صدر ذلك الأمر لاقتضائه.

٣- إذا سقط شرط من الشروط اللازم توافرها للأمر بالحبس، أو تحقق مانع من موانع إصداره.

## المطلب الثاني

### التوفيق بين أوجه التباين

يوجد بعض التباين في نظام حبس المدين في كل من قانون الإجراءات المدنية والميثاق العربي لحقوق الإنسان. إلا أن هذا التباين لا يعنى التضاد أو التعارض؛ فبقراءة شاملة نجد أن التوفيق بين النظامين متحقق، وذلك فيما يخص الأمرين التاليين.

(١) نطاق حبس المدين: كانت المشاريع الأولى لوضع ميثاق عربي لحقوق الإنسان تحظر حبس المدين المعسر عن الوفاء بالتزام مدني؛ فالميثاق العربي لحقوق الإنسان الصادر في عام ١٩٩٤ (والذي لم يدخل حيز النفاذ) كان ينص في المادة ١٤ منه على أنه: «لا يجوز حبس

إنسان ثبت إعساره عن الوفاء بدين أو التزام مدني». كذلك نصت المادة ٧ من مشروع ميثاق حقوق الإنسان والشعب في الوطن العربي (الذي أصدرته مجموعة حقوقيين ومثقفين في سيراكوزا في ٥-١٢ ديسمبر ١٩٨٦) على أنه: «لا يجوز حبس إنسان ثبت عجزه عن الوفاء بالتزام مدني». بيد أن صياغة نص المادة ١٨ من الميثاق العربي لحقوق الإنسان جاءت على نحو مماثل لنظيرتها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦) والذي تنص المادة ١١ منه على أنه: «لا يجوز سجن أي إنسان لمجرد عجزه عن الوفاء بالتزام تعاقدية»<sup>(١)</sup>. ووجه التشابه في أن المدين يعجز عن الوفاء بدين ناتج عن التزام تعاقدية، وليس عن التزام مدني.

وعلى ذلك، فإن نطاق نظام حبس المدين في الميثاق العربي لحقوق الإنسان أضيق من نطاقه في قانون الإجراءات المدنية. فالميثاق العربي يحظر حبس المدين المعسر في حالة عجزه عن الوفاء بدين ناتج عن التزام تعاقدية. أما في قانون الإجراءات

١- تنص المادة ١١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق

المدنية والسياسية على:

No one shall be imprisoned merely on the ground of inability to fulfil a contractual obligation.

القاضى التنفيذ، وحينئذ لا يجوز حبسه. أما نص الميثاق العربى فهو أكثر تشددا بالنسبة للمدين الذى عليه أن يتحصل من القضاء على ما يفيد إعساره، وإلا فإنه يجوز حبسه. وهنا أيضا نعيد التأكيد على أنه لا تعارض بين النصين فى ضوء أن الحماية التى يقدمها قانون الإجراءات المدنية أوسع، ومن ثم، لا يجوز الانتقاص منها كما جاء فى المادة ٤٣.

وكيفية ثبوت إعسار المدين قضائيا تركها الميثاق للأنظمة الداخلية للدول الأطراف<sup>(١)</sup>. ويمكن تفسير « ثَبَّتَ قضائياً إعساره » بأنها تتطلب تأكيد القاضى من إعسار المدين، دون حاجة لصدور قرار فى هذا الخصوص، أى أنه إجراء متطلب لصدور أمر بالحبس. بعبارة أخرى، يتعين على قاضى التنفيذ، فى جميع الأحوال، أن يتحقق من إعسار المدين قبل إصداره لأمر الحبس<sup>(٢)</sup>. وتجدر الإشارة

١- يعتبر غموض النصوص ظاهرة فى المعاهدات الدولية، ويمكن للمعاهدة الدولية أن تُحيل تحديد المفهوم القانونى لبعض المصطلحات إلى القانون الداخلى؛ مثل، تنظيم واجبات الدول تجاه الأجانب، أو التزامات السفن الأجنبية فى المياه الإقليمية مع الإحالة للقانون الداخلى لتحديد المقصود بالأجنبى وبالسفينة الأجنبية.

٢- فى هذا السياق، تنص المادة رقم ٢/٣٢٤ «ويعتبر المدين مقتدرًا ويصدر قاضى التنفيذ أمراً بحبسه إذا امتنع عن الوفاء وذلك فى أى من الحالات الآتية: -ج- إذا كان المبلغ المحكوم به على المدين نفقة شرعية مقررة». فهذه

المدنية فهو أوسع نطاقاً إذ يحظر حبس المدين المعسر فى حالة عجزه عن الوفاء بدين، أيا كان مصدره. وعلى الرغم من اختلاف النطاق، إلا أن هذا لا يعنى استبعاد أحد النظامين للآخر، وإنما يعنى أن الحماية التى يقدمها قانون الإجراءات المدنية للمدين المعسر أوسع، وهو ما لا يتعارض مع الميثاق العربى لحقوق الإنسان الذى يهدف إلى ضمان حرية للإنسان أكبر وأشمل؛ وتأكيداً على ذلك تنص المادة ٤٣ من الميثاق العربى على أنه: «لا يجوز تفسير هذا الميثاق أو تأويله على نحو ينتقص من الحقوق والحريات التى تحميها القوانين الداخلية للدول الأطراف». ومضاد هذه المادة، أنه إذا كانت الحرية التى تقدمها القوانين الداخلية أكبر، فإنها تظل سارية.

(٢) ثبوت إعسار المدين؛ تتطلب المادة ١/٣٢٤ من قانون الإجراءات المدنية ثبوت عدم قدرة المدين على الوفاء، أما المادة ١٨ من الميثاق العربى فتتطلب ثبوت إعسار المدين قضائياً؛ حيث ذكرت أنه: «لا يجوز حبس شخص ثَبَّتَ قضائياً إعساره». ولاشك أن نص قانون الإجراءات المدنية أوسع وأرحب للمدين والذى له أن يُثبت عدم قدرته على الوفاء بأية وسيلة يقبلها

إلى أن المادة ١/٣٢٥ من قانون الإجراءات المدنية تنص على أن: « لقاضي التنفيذ قبل إصداره أمر الحبس، أن يجري تحقيقاً مختصراً إذا لم تكفه المستندات المؤيدة للطلب».

ولاشك أن عبارة «ثَبَّتَ قضائياً إعساره» قد تتطلب تفسيراً أوضح؛ وهو الأمر الذي يُمكن أن تُبينه لجنة حقوق الإنسان العربية، والذي يتمتع تفسيرها في هذا الشأن بقيمة أدبية كبيرة، إلا أنه لا يتمتع بالإلزام القانوني.

كذلك يمكن للقضاء الإماراتي أن يجتهد في تفسير هذا الأمر (ثبوت إعسار المدين قضائياً)؛ فالميثاق العربي لحقوق الإنسان في مرتبة القوانين الاتحادية ويتساوى معها. وعلى ذلك، يطبق القضاء الوطني المعاهدة الدولية من تلقاء نفسه، ودون حاجة لطلب الخصوم ذلك، إذ أنها قانون داخلي ملزم. ويتضمن تطبيق القاضى للمعاهدة إمكانية تفسيرها؛ فالقاضي يُفسر المعاهدة - والتي لها قوة القانون- لأنها جزء من قانونه الداخلي مثل قيامه بتفسير القانون. وتفسير

المادة تنقل عبء الإثبات من الدائن إلى المدين؛ فيتعين على هذا الأخير أن يُثبت عجزه المطلق عن تدبير مبلغ النفقة، وفي هذه الحالة لا يصدر أمر بحبسه. وخلاصة القول، أنه يتطلب من قاضى التنفيذ في جميع الأحوال أن يتأكد من حالة المدين قبل إصدار أمره.

القاضى مشروط بالألا يوجد خلاف حوله. أما إذا كان التفسير موضع خلاف في دعوي مطروحة أمام إحدى المحاكم. فإن على المحكمة المنظورة أمامها الدعوى، أن توقف السير فيها، وتُحيل طلب تفسير المعاهدة الدولية إلى المحكمة الاتحادية العليا، وذلك بقرار مسبب من المحكمة (المنظورة أمامها الدعوى)، سواء كان ذلك الطلب بناء على قرار من تلقاء نفسها أو دفع جدي من أحد الخصوم(١).

وتجدر الإشارة إلى أن قانون المحكمة الاتحادية العليا (١٩٧٣/١٠) قد أوكل مهمة التفسير للمحكمة نفسها. وفقاً للمادة ٦/٣٣، تختص المحكمة الاتحادية العليا دون غيرها بالفصل في تفسير المعاهدات والاتفاقيات الدولية بناء على طلب من إحدى:

- أ- سلطات الاتحاد،
- ب- أو الإمارات الأعضاء،
- ج- أو المحاكم.

١- راجع: المادتين ٥٨، ٥٩ من قانون المحكمة الاتحادية العليا (١٩٧٣/١٠).

## خاتمة

في ضوء تصديق - وانضمام - دولة الإمارات العربية المتحدة على العديد من المعاهدات الدولية في مجالات عديدة تشمل حقوق الإنسان، والطيران، والقانون الدولي الإنساني، والتعاون القضائي، ومكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب والمخدرات والاتجار بالبشر وغيرها، فإنه من الضروري معرفة تأثير هذا التصديق أو الانضمام على القوانين السارية في الدولة. وتتضح أهمية هذا الأمر في أن كافة المشتغلين بالقانون؛ وفي مقدمتهم المحامون والقضاة ومنفذو القانون، يريدون أن يكونون على يقين كامل بكنه القواعد القانونية السارية.

وتحاول هذه الدراسة أن تقدم محاولة - لعلها تكون الأولى - لبحث العلاقة بين المعاهدات الدولية والقوانين النافذة. وقد أختارت الدراسة حبس المدين موضوعاً لهذه العلاقة.

وقد خلصت الدراسة إلى أن نظام حبس المدين في قانون الإجراءات المدنية يتفق مع نظام حبس المدين في الميثاق العربي لحقوق الإنسان. وتؤكد الدراسة على النقاط التالية:

- (١)- ضرورة أن يتحقق القاضي من إفسار المدين من عدمه قبل صدور قراره بحبس المدين، ولا ضير أن يجري قاضي التحقيق في كافة الحالات تحقيقاً مختصراً.
- (٢)- إذا كان الميثاق العربي لحقوق الإنسان قد تشدد بالنسبة لطلب ثبوت إفسار المدين قضائياً حتى لا يُحبس، ومن ثم يمكن للدائن أن يطلب حبس المدين ما دام ليس هناك ما يثبت إفسار المدين قضائياً، فإنه يمكن تفسير ثبوت إفسار المدين قضائياً على أنه تأكيد القاضي من هذا الإفسار، دون حاجة لصدور قرار قضائي مستقل في هذا الخصوص.
- (٣)- أهمية التوسع في حالات الحد من حبس المدين فذلك ما يتفق مع حقوق الإنسان، ولهذا فإننا نُهيب بالمشرع إلى رفع الحد الأدنى لمقدار الدين الذي يجوز الحبس من أجله ( ألف درهم )؛ فهذا المقدار لا يتناسب البتة مع ما يترتب عليه من تقييد لحرية الشخص المصونة طبقاً لأحكام الدستور.



